الزكـــاة

هيئة الزكاة والضريبة والجمارك
Zakat, Tax and Customs Authority

الدليل الإرشادي الخاص
بالمعالجة الزكوية لديون المكلفين الذين يمسكون حسابات نظامية

الإصدار الثاني | يوليو 2024 م

أصدرت هيئة الزكاة والضريبة والجمارك هذا الدليل الإرشادي لإيضاح بعض المعالجات ذات الصلة بتطبيق الأحكام النظامية السارية في تاريخ إصداره، ولا يعد محتوى هذا الدليل تعديلًا على أي من أحكام الأنظمة واللوائح المعمول بها في المملكة.

وتؤكد الهيئة تطبيقها للمعالجات التوضيحية الواردة في هذا الدليل -حيثما تُطبق-، وذلك في ضوء النصوص النظامية ذات الصلة، وفي حال تعديل أي إيضاح أو محتوى وارد في هذا الدليل لنص نظامي غير معدل، فإن تطبيق المعالجة التوضيحية المحدثة يكون على المعاملات التي تتم بعد تاريخ نشر النسخة المحدثة من الدليل على موقع الهيئة الإلكتروني

المحتويات

1. المقدمة	04
1.1. عن الزكاة	04
1.2. جباية الزكاة	04
1.3. تطبيق جباية الزكاة في المملكة العربية السعودية	04
1.4. هيئة الزكاة والضريبة والجمارك	06
1.5. مهام هيئة الزكاة والضريبة والجمارك	07
1.6. عن الدليل الإرشادي الخاص بمعالجة الديون	08
2. الديون وما في حكمها	09
2.1. أحكام اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة التي تناولت المعالجة الزكوية للديون	09
2.2. أنواع الديون	10
2.2.1. الديون التي للمكلف	10
2.2.1.1. أنواع الديون التي للمكلف	10
2.2.2. الديون التي على المكلف	22
2.2.2.1. التمويل المصرفي -القروض والتسهيلات والمنتجات المصرفية الأخرى ذات العلاقة-	23
2.2.2.2. التمويل غير المصرفي	27
2.2.2.3. تحديد الآثار للعمليات التالية	44
2.2.2.4. حالات أخرى	46
3. ضوابط الإضافات إلى الوعاء الزكوي	50
مثال تطبيقي	55
المعاملة الزكوية للديون التي على المكلف	62
ملحق: الأسئلة الشائعة	66

1.المقدمة

1.1. عن الزكاة

الزكاة ثالث أركان الإسلام، وأهم العبادات المالية على الإطلاق، ولذلك تكرر ورودها في القرآن الكريم، وقرنها الله تعالى بالصلاة في أكثر من ثمانين موضعًا، وهي من أهم الركائز التي تميز المجتمع المسلم عن غيره، وتُعد مظهرًا من مظاهر سمو التشريع الإسلامي بما تمثله من وسيلة ناجحة لمحاربة الفقر، والتخفيف من معاناة المحتاجين، وتحقيق التكافل الاجتماعي.

1.2. جباية الزكاة

مما يدل على عِظم مكانة الزكاة في الإسلام إناطة إدارتها والإشراف عليها بالدولة؛ حيث إن الدولة هي المخولة بجباية زكاة الأموال الظاهرة، وصرفها على المستحقين، وذلك عن طريق تكليف بعض العاملين -الموظفين الخاصين بالزكاة- بالمرور على أصحاب الأموال في سائر أنحاء الدولة الإسلامية، وحساب مقدار زكاتهم، ثم تحصيلها منهم، والإشراف على صرفها وتوزيعها على المستحقين.

وتقوم هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بمهمة جباية الزكاة؛ حيث تتولى جميع الإجراءات التي تتصل بحساب زكاة المكلف، ابتداءً من تسجيل المكلف، ومرورًا بعملية حساب مقدار الزكاة للمكلف التي تحوي الإشراف على تقديم المكلف للإقرارات الزكوية، وإجراءات السداد، وفحص هذه البيانات المقدمة، والتحقق منها من خلال الكفاءات البشرية التي لدى الهيئة، وانتهاءً بإصدار شهادة الزكاة النهائية، وما قد ينتج بعد ذلك من القيام بعبء دراسة اعتراضات المكلف على ربوط الهيئة الزكوية.

1.3. تطبيق جباية الزكاة في المملكة العربية السعودية

تعد جباية الزكاة وصرفها على المستحقين من المهام الأساسية للدولة التي نص عليها النظام الأساسي للحكم في المادة الحادية والعشرين؛ حيث جاء فيها: "تُجبى الزكاة وتنفق في مصارفها الشرعية"، كما تضمنت المادة السابعة ما يدل على عناية الدولة بواجبات الشريعة والالتزام بها عمومًا، وتشمل جباية الزكاة وصرفها على المستحقين؛ حيث جاء فيها: "يُستمد الحكم في المملكة العربية السعودية سلطته من كتاب الله تعالى وسنة رسوله، وهما الحاكمان على هذا النظام، وجميع أنظمة الدولة".

وتأكيدًا لذلك فقد صدر في عهد المؤسس الملك عبدالعزيز -رحمه الله تعالى- المرسوم الملكي رقم (17/2/28/8634) بتاريخ 29 جمادى الآخرة 1370هـ الموافق 6 أبريل 1951م المتضمن الأمر بجباية الزكاة،

وتبع ذلك المرسوم الملكي كثير من المراسيم الملكية المؤكدة له، والقرارات الوزارية المنفذة له، واللوائح والتعاميم المفسرة والموضحة له، ومن ذلك: المرسوم الملكي رقم (م/40) بتاريخ 2 رجب 1405هـ، واللائحة التنفيذية لجباية الزكاة الصادرة بالقرار الوزاري رقم (2082) بتاريخ 1 جمادى الآخرة 1438هـ الموافق 28 فبراير 2017م، واللائحة التنفيذية لجباية الزكاة الصادرة بالقرار الوزاري رقم (2216) بتاريخ 7 رجب 1440هـ الموافق 14 مارس 2019م التي يسري تطبيقها على الأعوام الزكوية التي تبدأ من 1 يناير 2019م لجميع المكلفين، عدا من يُحاسب بالأسلوب التقديري طبقًا للفصل الرابع من اللائحة، فيسري تطبيق اللائحة على إقراراتهم التي تقدم بعد 31 ديسمبر 2019م، ولذلك فإن اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة الصادرة بتاريخ 7 رجب 1440هـ لا تسري على السنوات المالية التي قبل هذا التاريخ، وإنما تعامل تلك السنوات وفقًا للوائح والتعليمات السابقة على هذا التاريخ.

وقد اعتنت اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة خاصة ببيان أحكام الجباية في الأنشطة التجارية دون غيرها من الأموال الزكوية، ومتطلبات تقديم الإقرار الزكوي، وإجراءات الفحص والربط والسداد، والمدد الزمنية الخاصة بها. وتورد الحصيلة الزكوية التي تجبيها هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، وتودع في حساب الضمان الاجتماعي الذي يتولى الصرف على الفقراء والمساكين، وذلك طبقًا للمرسوم الملكي رقم (1/5/61) بتاريخ 5 محرم 1383هـ الموافق 28 مايو 1963م، وجاء في الفقرة (1) منه: "تُجبى الزكاة كاملة من جميع الشركات المساهمة وغيرها والأفراد ممن يخضعون للزكاة"، وفي الفقرة (2) منه: "ورد جميع المبالغ المتحصلة إلى صندوق الضمان الاجتماعي".

1.4. هيئة الزكاة والضريبة والجمارك

- تُعد الهيئة الجهة المخولة بجباية الزكاة في المملكة العربية السعودية التي أنيط بها أعمال الجباية تنفيذًا للمرسوم الملكي (863/28/2/17)، بتاريخ 29 جمادى الآخرة 1370هـ، والقاضي باستيفاء الزكاة من الذين يحملون الرعوية السعودية.
- تم إنشاؤها بموجب القرار الوزاري رقم (394)، بتاريخ 7 شعبان 1370هـ، كإحدى الجهات الحكومية التي تتبع وزارة المالية، وأنيط بها مهمة جباية الزكاة الشرعية.
- ثم صدر المرسوم الملكي رقم (61) بتاريخ 5 محرم 1383هـ الذي تضمن الأمر بجباية الزكاة كاملة، وتوريدها لمؤسسة الضمان الاجتماعي.
- صدر بعد ذلك عدد من المراسيم الملكية والقرارات الوزارية المنظمة لأعمال جباية الزكاة، من أبرزها: المرسوم الملكي رقم (م/40) الصادر بتاريخ 2 رجب 1405هـ الذي تضمن الأمر بجباية الزكاة كاملة من جميع الشركات والمؤسسات وغيرها والأفراد ممن يخضعون للزكاة، ثم صدرت اللائحة التنفيذية للمرسوم الملكي (م/40)، بالقرار الوزاري رقم (2082) بتاريخ 1 جمادى الآخرة 1438هـ، ثم صدرت اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة بموجب القرار الوزاري رقم (2216) الصادر بتاريخ 7 رجب 1440هـ، ويسري تطبيقها من 1 يناير 2019م.
- وفي 20 رجب 1438هـ تم تشكيل الهيئة العامة للزكاة والدخل بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (465) المتضمن الموافقة على التنظيم الخاص بالهيئة.
- وفي 23 رمضان 1442هـ الموافق 4 مايو 2021م صدر قرار مجلس الوزراء بدمج الهيئة العامة للزكاة والدخل مع الهيئة العامة للجمارك سابقًا تحت مسمى هيئة الزكاة والضريبة والجمارك.

1.5. مهام هيئة الزكاة والضريبة والجمارك

حدد تنظيم هيئة الزكاة والضريبة والجمارك مهام الهيئة في المادة الثالثة منه، وتشمل ما يلي:

1. جباية الزكاة وتحصيل الضرائب والرسوم الجمركية من المكلفين، وفقًا للأنظمة واللوائح والتعليمات ذات العلاقة.
2. توفير خدمات عالية الجودة للمكلفين لمساعدتهم على الوفاء بواجباتهم.
3. متابعة المكلفين، واتخاذ ما يلزم من إجراءات لضمان جباية وتحصيل المستحقات الواجبة عليهم.
4. العمل على نشر الوعي لدى المكلفين وتقوية درجة التزامهم الطوعي، والتأكد من التزامهم بما يصدر من الهيئة من تعليمات وضوابط في مجال اختصاصها.
5. توظيف التقنية الحديثة في تنفيذ أعمال الهيئة ومراقبتها وتسهيلها، وتعزيز الدور الأمني في مكافحة التهريب الجمركي.
6. التعاون مع القطاع الخاص بشأن تنفيذ بعض الأعمال المساندة، وإدارتها.
7. وضع الخطط اللازمة لتنظيم مرافق المنافذ الجمركية وإدارتها واستثمارها، بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
8. وضع معايير لمتابعة مؤشرات أداء أعمال الهيئة وخططها التي تكفل تطوير أدائها وخدماتها، وللهيئة التنسيق في هذا الشأن مع من تراه من الجهات ذات الصلة باختصاصاتها.
9. التعاون وتبادل الخبرات مع الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية، وبيوت الخبرة المختصة داخل المملكة وخارجها، وذلك في حدود اختصاصات الهيئة.
10. تمثيل المملكة في المنظمات والهيئات والمحافل والمؤتمرات الإقليمية والدولية ذات الصلة باختصاصات الهيئة.

1.6. عن الدليل الإرشادي الخاص بمعالجة الديون

يقدم هذا الدليل إرشادات توجيهية ومعلومات أساسية بشأن المعالجة الزكوية لبند الديون للمكلفين الخاضعين للزكاة -المكلفين- العاملين في مختلف القطاعات. ويساعد هذا الدليل على تكوين رؤية واضحة، وتقديم إرشادات توجيهية فيما يتعلق بالتطبيقات العملية للمحاسبة عن الديون.

ومن أجل الحصول على إرشادات حول أي معاملة خاصة يمكنكم زيارة موقع الهيئة الإلكتروني (**zatca.gov.sa**) الذي يحوي مجموعة واسعة من الأدوات والمعلومات التي وُضعت خصيصًا لمساعدة المكلف، بما في ذلك المواد الإرشادية المرئية وجميع البيانات ذات الصلة، وكذلك الردود على الأسئلة الأكثر شيوعًا.

2. الديون وما في حكمها

1.2. أحكام اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة التي تناولت المعالجة الزكوية للديون

تناولت اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة في فقراتها الثانية والثالثة والعاشرة من المادة الرابعة المعالجة الزكوية للديون كالآتي:

جاء في الفقرة رقم (2) من المادة الرابعة ما يلي: "الإيرادات والدفعات المقدمة للمكلف أول العام الزكوي أو نهايته أيهما أقل".

جاء في الفقرة رقم (3) من المادة الرابعة ما يلي: "الديون المستحقة على المكلف المصنفة طويلة الأجل وما في حكمها من مكونات الوعاء الأخرى، مثل التمويل الحكومي والتمويل التجاري والدائنين وأوراق الدفع وحساب السحب على المكشوف وقروض الملاك أو الشركاء -ما في ذلك الحسابات الجارية لهم- على أن يُراعى الآتي:

أ. إذا كانت الديون التي على المكلف أو مصادر التمويل الأخرى مدتها ثلاثمائة وأربعة وخمسون (354) يومًا أو أكثر متداخلة خلال العام الزكوي والعام التالي له، فتضاف إلى وعاء الزكاة بما يخص كل عام بنسبة عدد أيام كل عام زكوي.

ب. لا ينقطع العام الزكوي للديون بتجديدها أو إعادة جدولتها مع الدائن نفسه أو بإحلال هذه الديون أو مصادر تمويل أخرى تقوم بتمويل ما كانت تموله هذه الديون.

ج. ألا يتجاوز ما يضاف مما ذكر في هذه الفقرة مجموع ما يُحسم من الوعاء وفقًا للمادة الخامسة من اللائحة.

وجاء في الفقرة رقم (10) من المادة الرابعة ما يلي: "أي بند من بنود المطلوبات وحقوق الملكية موَّل بندًا من البنود المحسومة من وعاء الزكاة".

2.2. أنواع الديون

2.2.1. الديون التي للمكلف

هي المبالغ المستحقة للمكلف على الغير نتيجة التعامل معه، وأصبح المكلف دائنًا للغير بقيمتها، ويتم تصنيفها ضمن الموجودات المتداولة أو الموجودات غير المتداولة حسب طبيعتها.

والمعالجة الزكوية لهذه الديون التي للمكلف أنها لا تحسم من وعاء الزكاة؛ لأنها موجودات زكوية، ولم تذكر ضمن الموجودات المحسومة المشار إليها في المادة الخامسة من اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة.

2.2.1.1. أنواع الديون التي للمكلف

ذمم مدينة تجارية

هي الذمم المدينة المستحقة على الغير نتيجة التعامل مع المكلف، وأصبح المكلف دائنًا للغير بقيمتها نتيجة عمليات البيع الآجل -على الحساب-، وتُعد الذمم المدينة التجارية موجودات زكوية لا تُحسم من الوعاء.

دفعات مقدمة إلى شركات

تمثل قيمة المبالغ المدفوعة إلى الشركات المستثمر فيها، وتُعد الدفعات المقدمة إلى شركات موجودات زكوية لا تُحسم من الوعاء؛ إعمالًا لمبدأ الشخصية الاعتبارية، وأن لكل شركة ذمة مالية مستقلة .

قروض لشركات تابعة وزميلة

تمثل قيمة المبالغ المدفوعة إلى الشركات تابعة وزميلة، وتُعد القروض المدفوعة إلى الشركات التابعة والزميلة التي تمثل استثمارًا في الشركة التابعة ضمن حقوق الملكية في قوائمها موجودات زكوية لا تُحسم من الوعاء.

ويستثنى من ذلك القروض المدينة أو التمويل المساند أو الإضافي أو رأس المال الإضافي وما في حكمها المصنفة ضمن حقوق الملكية في الشركة المستثمر فيها التي تتم إضافتها للوعاء الزكوي دون مقابلتها بالحسميات من وعاء الشركة المستثمر فيها حيث يتم قبول حسمها في الشركة المستثمرة.

إيرادات مستحقة

هي قيمة الإيرادات المتمثلة في مستحقات تم الاعتراف بها، ولم يتم استلامها، وتُعد الإيرادات المستحقة موجودات زكوية لا تُحسم من الوعاء.

الأدوات المالية المشتقة -الموجبة-

هي عقود تتم بين طرفين، تشتق هذه العقود قيمتها من سعر أصل أساسي، وهذه العقود مقيدة بوقت وسعر محددين في العقد لتسليم الأصل الأساسي، أو أن تتم التسوية نقديًّا في تاريخ مستقبلي، وتستمد المشتقات سعرها من الأصل الذي يمكن أن يكون سهمًا أو مؤشّرًا أو غيره.

وتُعد الأدوات المالية المشتقة -الموجبة- موجودات زكوية لا تُحسم من الوعاء.

جاري الشركاء المدين

تتمثل في قيمة المبالغ المستحقة من الشركاء.

ويعد جاري الشركاء المدين موجودات زكوية لا تُحسم من الوعاء؛ إعمالًا لمبدأ الشخصية الاعتبارية، وفي حال تمت إضافته لمكونات الوعاء كحق ملكية عند الشركة المستثمر فيها فيمكن للمستثمر حسم هذه المبالغ.

ذمم مدينة أخرى

وهي الذمم المدينة الأخرى المستحقة على الغير، مثل: سلف وعهد موظفين، مستحق على جهات حكومية.

وتُعد الذمم المدينة الأخرى موجودات زكوية لا تُحسم من الوعاء.

بند تمويل مساكن الموظفين

تمثل قيمة المبالغ المدفوعة لدعم برامج تملك المساكن لموظفي المنشأة.

جاء في في الفقرة (هـ) من المادة الخامسة ما يلي: "يحسم من وعاء الزكاة للمكلف الذي يمسك الدفاتر التجارية البنود الآتية:

(1/هـ) القروض السكنية المدفوعة للموظفين من خلال برامج دعم مساكن الموظفين، إذا تضمنت عقودها ما يفيد أن التمويل كان عبر القرض الحسن، أو البيع الآجل دون أن تستحق عليه الشركة أي أرباح مالية، أو رسوم زائدة عن أصل مبلغ التمويل".

وطبقًا للقرار الوزاري رقم (58705) بتاريخ 21 رمضان 1444هـ، فإنه يجوز حسم القروض السكنية المدفوعة للموظفين من خلال برامج دعم مساكن الموظفين، على أن يشترط لحسم قيمة هذه القروض أن تتضمن العقود ما يفيد بأن التمويل كان عبر القرض الحسن، أو البيع الآجل دون أن تستحق عليه الشركة أي أرباح مالية أو رسوم زائدة على أصل مبلغ التمويل.

اعتماد نتائج العام غير المحقق

يتم اعتماد نتائج العام غير المحققة -تغيرات القيمة العادلة غير المحققة- سواء كانت مكاسب أو خسائر من إعادة تقييم الأصول، وبغض النظر عن قبول حسم الأصل من عدمه، بشرط توافر المستند المؤيد في حال وجود خسائر غير محققة.

الاستثمارات في الصكوك الحكومية والسندات

الصكوك أو السندات هي أوراق مالية تصدرها الحكومات أو الشركات لجمع الأموال من المستثمرين لفترة زمنية محددة بتاريخ سداد محدد.

بناء على قرار وزير المالية رقم (2218) بتاريخ 7 رجب 1440هـ، المعدل بالقرار الوزاري رقم (1343) بتاريخ 28 ربيع الأول 1441هـ: "تتحمل الدولة الزكاة وضريبة الدخل المترتبة على الاستثمار في الصكوك والسندات التي تصدرها وزارة المالية محليًّا بالريال السعودي حتى تاريخ استحقاقها".

وبناء على قرار وزير المالية رقم (319) بتاريخ 28 صفر 1445هـ "يعد المكلف المستثمر في الصناديق الاستثمارية التي تستثمر في الصكوك والسندات الحكومية المشمولة بهذا القرار في حكم حامل الصكوك والسندات، ويُحسب مبلغ التحمل وفقًا لما ورد في البند (ثالثًا) من هذا القرار بناء على الوعاء الزكوي والربح المعدل للصندوق مضروبًا في نسبة ملكية المكلف في موجودات الصندوق، ويكون الحد الأعلى لتحمل الدولة لزكاة المكلف المستثمر في الصندوق وفق المعادلة الآتية:

استثمارات الصندوق في الصكوك أو السندات الحكومية التي تتحمل الدولة زكاتها x نسبة ملكية المكلف في موجودات الصندوق في تاريخ حساب الزكاة x نسبة الزكاة للصندوق، ويسري هذا التعديل على السنوات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023م.

ضوابط تحمل الدولة زكاة وضريبة الدخل المترتبة على الاستثمار في الصكوك والسندات التي تصدرها وزارة المالية:

1. أن يقدم حامل الصك أو السند إقراره في المدة النظامية طبقًا لإجراءات هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، ويؤدي المبلغ المستحق للهيئة بموجبه.
2. أن يكون حامل الصك أو السند ممن يحاسب وفقًا لقوائمه المالية طبقًا لإجراءات الهيئة.
3. ألا يكون حامل الصك والسند من الجهات المعفاة من الزكاة أو ضريبة الدخل.
4. ألا تتحمل الدولة مبلغًا أكبر مما دفعه المكلف للهيئة.

آلية حساب تحمل الدولة الزكاة وضريبة الدخل المترتبة على الاستثمار في الصكوك والسندات التي تصدرها وزارة المالية

أولًا: يُحسب المبلغ المتحمل من الدولة عن زكاة الصكوك والسندات بحساب وعاءين للمكلف: أحدهما تحسم منه الصكوك والسندات، والآخر لا تحسم منه الصكوك والسندات، ثم يؤخذ الفرق بين الوعاءين، ويضرب في نسبة الزكاة المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة، ويكون الناتج هو المبلغ المتحمل الذي يمكن استرداده من وزارة المالية ما عدا الحالات الآتية:

1. أن يصل الوعاء إلى الحد الأدنى سواءً حسم الاستثمار في الصكوك الحكومية من الوعاء أو لم يحسم، فيكون المبلغ المتحمل هو زكاة العوائد السنوية للصكوك والسندات، ويُحسب وفقًا للمعادلة الآتية:

(صافي الربح المعدل ÷ إجمالي الربح) × عوائد الصكوك والسندات × نسبة الزكاة

2. أن يصل الوعاء إلى الحد الأدنى عند حسم الاستثمار في الصكوك والسندات، ولا يصل إليه عند عدم حسمها، فيكون مبلغ التحمل هو ناتج الفرق بين الوعاءين، مطروحًا منه حصة عوائد الصكوك والسندات من صافي الربح، مضروبًا في نسبة الزكاة، ويحسب وفقًا للمعادلة الآتية:

[الفرق بين الوعاءين - (صافي الربح ÷ إجمالي الربح) × عوائد الصكوك والسندات]

ثانيًا: يحسب المبلغ المتحمل من الدولة عن ضريبة الدخل عن صافي عوائد الصكوك والسندات وفقًا للمعادلة الآتية:

(صافي الربح المعدل ÷ إجمالي الربح) × عوائد الصكوك والسندات × نسبة الضريبة

ثالثًا: يسري هذا التحمل على السنوات المالية التي تبدأ في أو بعد تاريخ 1 يناير 2019م. ويتوقف التحمل عن أي أداة من أدوات الدين الحكومية عدا الصكوك المصدرة ضمن برنامج إصدار الصكوك بالريال السعودي لدى وزارة المالية ابتداءً من 1 يناير 2020م.

مثال (1):

بلغ الوعاء الزكوي لإحدى الشركات كما في 31 ديسمبر 2020 م مبلغًا قدره 10,000,000 ريال سعودي، وبلغت قيمة الاستثمار في الصكوك السندات الحكومية التي تصدرها وزارة المالية 2,000,0000 ريال سعودي.

كيف يتم حساب تحمل الدولة زكاة وضريبة الدخل المترتبة على الاستثمار في الصكوك والسندات التي تصدرها وزارة المالية

أولًا: يتم حساب الزكاة على الوعاء دون خصم قيمة الاستثمار في الصكوك والسندات

10,000,000 X %2.5847 (%2.5X354/.366) = 258,470

ثانيًا: يتم حساب الزكاة على الوعاء بعد خصم قيمة الاستثمار في الصكوك والسندات

10,000,000 -2,000,000 =8,000,000

8,000,000 X %2.5847 = 206,776

يتم حساب الفرق بين مبلغ زكاة الوعاءين (258,470 - 206,776 = 51,694) ريالًا؛ حيث يتم استرداد قيمة فرق الزكاة بين الوعاءين وقدرها 51,694 ريالًا من وزارة المالية.

أمثلة على تطبيق ضوابط تحمل الدولة للزكاة المترتبة على الاستثمار في الصكوك والسندات التي تصدرها وزارة المالية:

الحالة	التفاصيل	معادلة التحمل
رقم (1)	حساب الزكاة على الوعاء (الإضافات - المحسومات) سواء حُسم الاستثمار أم لم يُحسم	(الفرق بين الوعاءين × نسبة الزكاة وفقًا للائحة)
رقم (2)	أن يصل الوعاء للحد الأدنى سواء حُسم الاستثمار أم لم يُحسم	(صافي الربح المعدل ÷ إجمالي الربح) × عوائد الصكوك × نسبة الزكاة وفقًا للائحة
رقم (3)	أن يصل الوعاء إلى الحد الأدنى عند حسم الاستثمار ولا يصل إليه قبل الحسم	(الفرق بين الوعاءين - (صافي الربح المعدل ÷ إجمالي الربح) × عوائد الصكوك) × نسبة الزكاة وفقًا للائحة

إيضاحات إضافية

1. في الحالات التي يكون فيها الوعاء الزكوي سالبًا وتحققت صافي خسارة معدلة، لا يتم تطبيق أي من المعادلات أعلاه ولا يستحق المكلف مبلغ استرداد للزكاة (البند ثانيًا - الفقرة (4) من القرار الوزاري).
2. في الحالات التي يكون فيها الوعاء سالبًا سواء حُسمت الاستثمارات في الصكوك أو لم تُحسم وتحقق صافي ربح معدل لأغراض الزكاة، يتم تطبيق الحالة رقم (2) من الجدول أعلاه.
3. تطبق نسبة زكاة بواقع 2.5 % مضروبة في عدد أيام السنة المالية نسبة وتناسبًا مع عدد أيام السنة الهجرية، تُطبق الحالة رقم (1).

4. تطبق نسبة زكاة بواقع 2.5 % في الحالة رقم (2) بصفتها جزءًا من صافي الربح المعدل لأغراض الزكاة.
5. تطبيق النسبة 2.5 % مضروبة في عدد أيام السنة المالية نسبة وتناسبًا مع عدد أيام السنة الهجرية بخصوص الشق الأول من المعادلة -الفرق بين الوعاءين- ونسبة 2.5 % على الشق الآخر من المعادلة بخصوص عوائد الصكوك، وذلك في الحالة رقم (3).

مثال افتراضي (1): أخذ الفرق بين الوعاءين لحساب الزكاة التي تتحملها الدولة

البيانات التالية هي لشركة تعمل في المجال الصناعي، تبدأ سنتها المالية في 1 يناير 2022م وتنتهي بتاريخ 31 ديسمبر 2022م.

التفاصيل	معادلة التحمل
صافي الربح قبل مخصص الزكاة	2,800,000
مجمل الربح	4,000,000
الوعاء الزكوي	12,000,000
صافي الربح المعدل لأغراض الزكاة	3,000,000
القيمة الدفترية للاستثمارات في الصكوك الحكومية المصدرة من قِبَل وزارة المالية بالريال السعودي	5,000,000

معلومات أخرى

يتضمن صافي الربح المحاسبي ما قيمته (100) ألف ريال سعودي عوائد / دخل من الفائدة من الصكوك الحكومية.

قامت الشركة بتقديم إقرارها الزكوي لعام 2022م، وقامت بسداد الزكاة المستحقة عن الوعاء ضمن المواعيد النظامية، وبلغت الزكاة المستحقة والمسددة للهيئة وفقًا للإقرار الزكوي مبلغ 312,147 ريالًا سعوديًا.

تود الشركة الاستفادة من القرار الوزاري رقم (2218 م) بتاريخ 7 رجب 1444هـ وحساب الزكاة التي تتحملها الدولة عن الاستثمارات في الصكوك الحكومية.

المطلوب: حساب الزكاة التي تتحملها الدولة وفقًا للقرار الوزاري عن الاستثمارات في الصكوك الحكومية

الحل

الخطوة الأولى: حساب الوعاء الزكوي قبل وبعد حسم الصكوك الحكومية	المبلغ
الوعاء الزكوي قبل حسم الصكوك وفقًا للإقرار الزكوي	12,000,000
الوعاء الزكوي بعد حسم الصكوك الحكومية	7,000,000

الخطوة الثانية: مقارنة الوعاء الزكوي قبل وبعد حسم الصكوك الحكومية من الوعاء الزكوي مع صافي الربح المعدل لأغراض الزكاة للتحقق من آلية تطبيق معادلة التحمل
يقارن الوعاء الزكوي قبل وبعد حسم الصكوك الحكومية (12,000,000) و(7,000,000) ريال سعودي على التوالي بصافي الربح المعدل -الحد الأدنى- (3,000,000 ريال سعودي). ويلاحظ أن مبلغ الوعاء قبل وبعد حسم الاستثمارات في الصكوك أعلى من الحد الأدنى. عليه يتم حساب الزكاة التي تتحملها الدولة وفقًا للمعادلة التالية:
مبلغ التحمل = (الفرق بين الوعاء الزكوي قبل حسم الصكوك وبعده) x نسبة الزكاة وفقًا للائحة

الخطوة الثالثة: تطبيق المعادلة المذكورة	المبلغ
1. الوعاء الزكوي قبل حسم الصكوك	12,000,000
2. الوعاء الزكوي بعد حسم الصكوك الحكومية	7,000,000
3. الفرق بين (1-2)	5,000,000
4. حساب الزكاة التي تتحملها الدولة = (البند (3) 354/ X2.5% يومًا هجريًا X 365 يومًا ميلاديًا)	128,884

مثال افتراضي (2): حساب الزكاة التي تتحملها الدولة في حال كانت الزكاة تُحسب على الحد الأدنى، سواء حُسمت الاستثمارات في الصكوك أم لم تُحسم.

البيانات التالية هي لشركة تعمل في المجال الصناعي وتبدأ سنتها المالية في 1 يناير 2022م وتنتهي بتاريخ 31 ديسمبر 2022م.

التفاصيل	المبلغ
صافي الربح قبل مخصص الزكاة	6,000,000
مجمل الربح	8,000,000
الوعاء الزكوي قبل حسم الصكوك	7,000,000
صافي الربح المعدل لأغراض الزكاة	9,000,000
القيمة الدفترية للاستثمارات في الصكوك الحكومية المصدرة من قبل وزارة المالية بالريال السعودي	2,000,000

معلومات أخرى

يتضمن صافي الربح المحاسبي ما قيمته (100) ألف ريال سعودي عوائد / دخل من الفائدة من الصكوك الحكومية.

قامت الشركة بتقديم إقرارها الزكوي لعام 2022م، وقامت بسداد الزكاة المستحقة عن الوعاء ضمن المواعيد النظامية. وبلغت الزكاة المستحقة والمسددة للهيئة وفقًا للإقرار الزكوي مبلغ 250,776 ريالًا سعوديًا.

وتود الشركة الاستفادة من القرار الوزاري رقم (2218 م) بتاريخ 7 رجب 1444هـ وحساب الزكاة التي تتحملها الدولة عن الاستثمارات في الصكوك الحكومية.

المطلوب: حساب الزكاة التي تتحملها الدولة وفقًا للقرار الوزاري عن الاستثمارات في الصكوك الحكومية.

الحل

الخطوة الأولى: حساب الوعاء الزكوي قبل وبعد حسم الصكوك الحكومية	المبلغ
الوعاء الزكوي قبل حسم الصكوك	7,000,000
الوعاء الزكوي بعد حسم الصكوك الحكومية	5,000,000

الخطوة الثانية: مقارنة الوعاء الزكوي قبل / بعد حسم الصكوك الحكومية من الوعاء الزكوي مع صافي الربح المعدل لأغراض الزكاة للتحقق من آلية تطبيق معادلة التحمل.
يقارن الوعاء الزكوي بعد حسم الصكوك الحكومية (5,000,000) ريال سعودي، وقبل حسم الصكوك (7,000,000) ريال سعودي بصافي الربح المعدل -الحد الأدنى- (9,000,000) ريال سعودي. ويلاحظ أن الحد الأدنى يبقى هو الوعاء الزكوي سواء قبل أو بعد حسم الاستثمارات في الصكوك الحكومية. عليه يتم حساب الزكاة التي تتحملها الدولة وفقًا للمعادلة التالية:
(صافي الربح المعدل ÷ إجمالي الربح) × عوائد الصكوك والسندات × نسبة الزكاة

الخطوة الثالثة: تطبيق المعادلة المذكورة	المبلغ
1. صافي الربح المعدل ÷ إجمالي الربح (=9,000,000÷8,000,000)	1.125
2. عوائد الصكوك والسندات	100,000
3. الناتج (1) مضروبًا في (2)	112,500
4. حساب الزكاة التي تتحملها الدولة = (نسبة الزكاة وفقًا للائحة 2.5 % × 112,500)	2,813

مثال افتراضي (3): حساب الزكاة التي تتحملها الدولة في حال وصول الوعاء إلى الحد الأدنى بعد حسم الاستثمارات في الصكوك الحكومية ولم يصل إليه في حال عدم الحسم.

البيانات التالية هي لشركة تعمل في المجال الصناعي وتبدأ سنتها المالية في 1 يناير 2022م وتنتهي بتاريخ 31 ديسمبر 2022م.

التفاصيل	المبلغ
صافي الربح قبل مخصص الزكاة	6,000,000
مجمل الربح	8,000,000
الوعاء الزكوي قبل حسم الصكوك	10,000,000
صافي الربح المعدل لأغراض الزكاة	9,000,000
القيمة الدفترية للاستثمارات في الصكوك الحكومية المصدرة من قبل وزارة المالية بالريال السعودي	2,000,000

معلومات أخرى

يتضمن صافي الربح المحاسبي ما قيمته (100) ألف ريال سعودي عوائد / دخل من الفائدة من الصكوك الحكومية.

قامت الشركة بتقديم إقرارها الزكوي لعام 2022م وقامت بسداد الزكاة المستحقة عن الوعاء ضمن المواعيد النظامية. وبلغت الزكاة المستحقة والمسددة للهيئة وفقًا للإقرار الزكوي مبلغ 250,776 ريالًا سعوديًا.

وتود الشركة الاستفادة من القرار الوزاري رقم (2218 م) بتاريخ 7 رجب 1444هـ وحساب الزكاة التي تتحملها الدولة عن الاستثمارات في الصكوك الحكومية.

المطلوب: حساب الزكاة التي تتحملها الدولة وفقًا للقرار الوزاري عن الاستثمارات في الصكوك الحكومية.

الحل

الخطوة الأولى: حساب الوعاء الزكوي قبل وبعد حسم الصكوك الحكومية	المبلغ
الوعاء الزكوي قبل حسم الصكوك	10,000,000
الوعاء الزكوي بعد حسم الصكوك الحكومية	8,000,000

الخطوة الثانية: مقارنة الوعاء الزكوي قبل / بعد حسم الصكوك الحكومية من الوعاء الزكوي مع صافي الربح المعدل لأغراض الزكاة للتحقق من آلية تطبيق معادلة التحمل
يقارن الوعاء الزكوي بعد حسم الصكوك الحكومية (8,000,000) ريال سعودي وقبل حسم الصكوك (10,000,000) ريال سعودي بصافي الربح المعدل -الحد الأدنى- (9,000,000) ريال سعودي. ويلاحظ أن الحد الأدنى أعلى من مبلغ الوعاء الزكوي بعد حسم الاستثمارات في الصكوك الحكومية وأقل في حال عدم حسم الصكوك الحكومية. عليه يتم حساب الزكاة التي تتحملها الدولة وفقًا للمعادلة التالية:
(الفرق بين الوعاءين - صافي الربح المعدل ÷ إجمالي الربح × عوائد الصكوك والسندات × نسبة الزكاة

الخطوة الثالثة: تطبيق المعادلة المذكورة	المبلغ
1. الوعاء الزكوي قبل حسم الصكوك	10,000,000
2. الوعاء الزكوي بعد حسم الصكوك الحكومية	8,000,000
3. الفرق بين (1-2)	2,000,000
4. صافي الربح المعدل ÷ إجمالي الربح = (9,000,000÷8,000,000=)	1.125
5. العوائد من الصكوك الحكومية	100,000
6. ناتج (4) مضروبًا في (5)	112,500
7. الفرق بين (3 - 6)	1,887,500
8. حساب الزكاة التي تتحملها الدولة = 2,000,000 /354 X 365 يومًا هجريًا X% 2.5 - 112,500 X 2.5 % يومًا ميلاديًا	48,741

وتشمل هذه المعالجة استثمارات المكلفين في الصناديق الاستثمارية التي تستثمر في الصكوك الصادرة من وزارة المالية والمشمولة في القرار الوزاري.

2.2.2. الديون التي على المكلف

هي المبالغ مستحقة السداد -الالتزامات- لأطراف خارجية نتيجة تعامل الأطراف الخارجية مع المكلف، وأصبح المكلف مدينًا فيها للغير، حيث تعد من مصادر التمويل الخارجي التي يتم تصنيفها كالتزامات ضمن الالتزامات قصيرة الأجل أو طويلة الأجل حسب طبيعتها.

تضاف الالتزامات طويلة الأجل للوعاء الزكوي بقدر قيمة الموجودات المحسومة، وكذلك تضاف الالتزامات قصيرة الأجل التي موّلت محسومًا للوعاء الزكوي بالكامل.

2.2.2.1. التمويل المصرفي -القروض والتسهيلات والمنتجات المصرفية الأخرى ذات العلاقة-

التمويل المصرفي هو أحد أشكال مصادر التمويل الخارجي، تلجأ إليه المنشأة للحصول على الأموال لاستخدامه في العمليات التشغيلية أو الاستثمارية أو الإنتاجية.

القروض

تعد القروض أحد مصادر الائتمان المصرفي الممنوح من المصارف التي توفر السيولة للمنشأة من خلال الحصول على قروض قصيرة الأجل أو طويلة الأجل لاستخدامها في العمليات التشغيلية أو الاستثمارية أو الإنتاجية.

القروض قصيرة الأجل

هي الأموال التي تمنح للمنشأة لأجل تمويل أنشطتها التشغيلية، وذلك من خلال استخدامها في الدورة الإنتاجية، أو الحصول على السيولة النقدية، أو تمويل الأنشطة الاستثمارية من خلال شراء الأصول الإنتاجية، ومدتها الزمنية سنة أو أقل.

تعد القروض قصيرة الأجل من الالتزامات وبالتالي تضاف إلى الوعاء دون إخلال بأي حالات أخرى منصوص عليها وفقًا للضوابط الآتية: دون إخلال بأي حالات أخرى منصوص عليها، تضاف القروض قصيرة الأجل في الحالات الآتية:

الحالة الأولى: أن تكون ممولة لأصل محسوم.

الحالة الثانية: أن تكون القروض قصيرة الأجل -دوارة-، وتكون القروض دوارة دون إخلال بأي حالات أخرى تكون القروض دوارة فيها في الحالات الآتية:

1. إعادة جدولة الدين أو استلام تمويل جديد مع نفس الجهة الدائنة.
2. استلام تمويل جديد من جهة أخرى، وتم استخدام هذا التمويل في سداد القرض بشرط توافر مستند قاطع يوضح أنه تم استخدام التمويل الجديد في سداد القرض.

ويراعى عند إضافة القروض الدوارة ما يلي:

- أن يكون الدين ناشئًا عن عملية تمويلية، بمعنى أن يتم الحصول على النقد من بنك أو مؤسسة مُقرضة مقابل السداد في تاريخ لاحق، أما في حال كان الدين نشأ عن عملية تجارية أي مقابل الحصول على بضاعة أو خدمات دون الحصول على النقد فلا يضاف إلى الوعاء.

- في حال وصل رصيد القرض خلال العام الزكوي إلى قيمة (صفر) لمدة تزيد على عشرة أيام متتالية، فلا يضاف القرض إلى وعاء الزكاة.
- في حال كان رصيد أول المدة أو آخر المدة من القرض صفرًا فلا يضاف إلى وعاء الزكاة.
- تكون إضافة هذه القروض ضمن الديون المضافة في حدود المحسومات.
- تتم معالجة القرض الدوار بإضافة رصيد أول المدة ويخصم منه أي سداد تم خلال العام ما لم يكن هذا السداد مسبوقًا بإضافة تمت قبله بـ 10 أيام، وفي حال كان السداد مسبوقًا بإضافة تمت قبله بـ 10 أيام وكان السداد أكبر من الإضافة فتحسم الزيادة (الفرق) في السداد من رصيد أول المدة.
- يراعى في جميع الحالات ألا يكون الجزء المضاف أكبر من رصيد آخر المدة.

القروض طويلة الأجل

هي الأموال التي تمنح للمنشأة لتمويل أصولها الاستثمارية التي تتطلب توافر سيولة كبيرة ولفترات زمنية طويلة (أكثر من سنة) حيث يتم سدادها على فترات طويلة، ويتم تصنيفها ضمن الالتزامات طويلة الأجل (غير المتداولة).

تعد القروض طويلة الأجل من الديون وبالتالي تضاف إلى الوعاء وفقًا للضوابط التالية:

1. تضاف الديون المصنفة طويلة الأجل التي نشأت خلال سنوات سابقة برصيد آخر المدة بما في ذلك الإضافات عليها خلال العام، وبحد أقصى المحسومات.
2. إذا نشأ دين طويل الأجل خلال العام وكانت مدته 354 يومًا أو أكثر، فيضاف للوعاء من الدين بما يخص العام وذلك بنسبة عدد الأيام، ما لم يعلم أنه مموّل لبند محسوم فحينئذ يضاف وبحد أقصى المحسومات.
3. ألا يتجاوز مجموع ما يضاف من الديون لمكونات الوعاء قيمة المحسومات منه، بما في ذلك الفقرة (10) من المادة الرابعة حيث تضاف بحد أقصى المحسومات.

يوضح الجدول التالي طريقة معالجة القروض طويلة الأجل والمتداخلة خلال العام الواحد:

تتم معالجة القروض الطويلة في السنة الأولى				
عدد الأيام المتبقية حتى نهاية السنة المالية	X	قيمة الدين	=	****
عدد أيام السنة				

مثال (2)

حصلت إحدى الشركات على قرض طويل الأجل بمبلغ 4,000,000 ريال سعودي بتاريخ 02 يونيو 2020م، علمًا أن نهاية السنة المالية للشركة هي 31 ديسمبر 2020م، كيف يحدد ما تتم إضافته للوعاء من القروض؟

بالنسبة للقرض طويل الأجل، تتم إضافته للوعاء بناءً على عدد الأيام للعام الزكوي كالتالي:

عدد الأيام المتبقية حتى نهاية السنة المالية	X	قيمة الدين	=	****
عدد أيام السنة 366				
195	X	4,000,000	=	2,131,148
366				

مثال (3)

بلغ إجمالي الديون التي على المكلف المصنفة ضمن الالتزامات طويلة الأجل خلال العام المنتهي في 31 ديسمبر 2020م مبلغ 50,000,000 ريال سعودي في حين بلغ إجمالي المحسومات من الوعاء مبلغ 35,000,000 ريال سعودي، كيف يحدد ما تتم إضافته للوعاء؟

تتم إضافة الديون التي على المكلف التي يتجاوز أجلها أكثر من 354 يومًا أو مولت موجودات محسومة إلى الوعاء الزكوي في نهاية السنة بحدود المحسومات بمبلغ 35,000,000 ريال فقط.

التسهيلات والمنتجات المصرفية الأخرى

تعد التسهيلات والمنتجات المصرفية الأخرى من التسهيلات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية للشركات مثل تمويل إصدار خطابات الاعتماد المستندي، وتمويل إصدار خطابات الضمان وحساب السحب على المكشوف وخدمات التمويل المالية الأخرى.

تعد التسهيلات والمنتجات المصرفية الأخرى التي يتم الحصول عليها من البنوك من الديون، وبالتالي تضاف إلى الوعاء دون إخلال بأي حالات أخرى منصوص عليها، وفقًا للضوابط التالية:

دون إخلال بأي حالات أخرى منصوص عليها، تضاف القروض قصيرة الأجل في الحالات الآتية:

الحالة الأولى: أن تكون ممولة لأصل محسوم.

الحالة الثانية: أن تكون القروض قصيرة الأجل -دوارة-، وتكون القروض دوارة دون إخلال بأي حالات أخرى تكون القروض دوارة فيها في الحالات الآتية:

أ. إعادة جدولة الدين أو استلام تمويل جديد مع نفس الجهة الدائنة.

ب. استلام تمويل جديد من جهة أخرى وتم استخدام هذا التمويل في سداد القرض بشرط توافر مستند قاطع يوضح أنه تم استخدام التمويل الجديد في سداد القرض.

ويراعى عند إضافة القروض الدوارة ما يلي:

- أن يكون الدين ناشئًا عن عملية تمويلية، بمعنى أن يتم الحصول على النقد من بنك أو مؤسسة مُقرضة مقابل السداد في تاريخ لاحق، أما في حال كان الدين نشأ عن عملية تجارية، أي مقابل الحصول على بضاعة أو خدمات دون الحصول على النقد فلا يضاف إلى الوعاء.
- في حال وصل رصيد القرض خلال العام الزكوي إلى قيمة صفر لمدة تزيد على عشرة أيام متتالية فلا يضاف القرض إلى وعاء الزكاة.
- في حال كان رصيد أول المدة أو آخر المدة من القرض صفرًا فلا يضاف إلى وعاء الزكاة.
- تكون إضافة هذه القروض ضمن الديون المضافة في حدود المحسومات.
- تتم معالجة القرض الدوار بإضافة رصيد أول المدة ويخصم منه أي سداد تم خلال العام ما لم يكن هذا السداد مسبوقًا بإضافة تمت قبله بـ 10 أيام، وفي حال كان السداد مسبوقًا بإضافة تمت قبله بـ 10 أيام وكان السداد أكبر من الإضافة فتحسم الزيادة (الفرق) في السداد من رصيد أول المدة.
- يراعى في جميع الحالات ألا يكون الجزء المضاف أكبر من رصيد آخر المدة.

2.2.2.2. التمويل غير المصرفي

التمويل غير المصرفي هو أحد أشكال مصادر التمويل الخارجي الذي تلجأ إليه المنشأة للحصول على الأموال لاستخدامه في العمليات التشغيلية أو الاستثمارية أو الإنتاجية. مثل التمويل الحكومي والتمويل التجاري والدائنين وأوراق الدفع وقروض الملاك أو الشركاء بما في ذلك الحسابات الجارية لهم.

تمويل جاري الشريك والمستحقات من (و) لأطراف ذات علاقة

هي الأموال التي تحصل عليها المنشأة من الشركاء أو الأطراف ذات العلاقة مقابل تمويل الأنشطة التشغيلية أو الاستثمارية.

حالات تمويل الشركاء أو الأطراف ذوي العلاقة والمعالجات الزكوية لها:

يعد تمويل الشركاء والأطراف ذوي العلاقة من حيث الأصل أحد مصادر التمويل الخارجية، ويطبق عليه من حيث الجملة المعالجة الزكوية للديون التي على المكلف وفقًا لما جاء في أحكام المادة الرابعة في اللائحة بخصوص الإضافات إلى الوعاء الزكوي، إلا أنه يجب مراعاة ما يلي:

عند تصنيف تمويلات الشركاء أو الأطراف ذوي العلاقة ضمن الالتزامات طويلة الأجل. وكان جوهر المعاملة مداينة جرت بين الطرفين ولم تأخذ حكم رأس المال.

فيطبق عليها الفقرة (3) من المادة الرابعة:

"الديون المستحقة على المكلف المصنفة طويلة الأجل وما في حكمها من مكونات الوعاء الأخرى، مثل التمويل الحكومي والتمويل التجاري والدائنين، وأوراق الدفع، وحساب السحب على المكشوف وقروض الملاك أو الشركاء بما في ذلك الحسابات الجارية لهم على أن يراعى الآتي:

أ. إذا كانت الديون التي على المكلف أو مصادر التمويل الأخرى مدتها (354) يومًا أو أكثر متداخلة خلال العام الزكوي والعام التالي له، فتضاف إلى وعاء الزكاة بما يخص كل عام بنسبة عدد أيام كل عام زكوي.

ب. لا ينقطع العام الزكوي للديون بتجديدها أو بإحلال هذه الديون بديون أو مصادر تمويل أخرى تقوم بتمويل ما كانت تموله هذه الديون.

ت. ألا يتجاوز ما يضاف مما ذكر في هذه الفقرة مجموع ما يحسم من الوعاء وفقًا للمادة (5) من اللائحة".

الدفعات المقدمة

هي الدفعات المستلمة مقدمًا عن العقود التي يتم الحصول عليها كجزء من المشروع وتستخدم للصرف على المشروع.

تعد الدفعات المستلمة مقدمًا عن العقود من مصادر الأموال الخارجية، ويتم الحصول عليها كجزء من المشروع، وتستخدم للصرف على المشروع، وتتم معالجتها كالآتي:

- لا تضاف الدفعات المستلمة المصنفة ضمن الالتزامات المتداولة.
- تضاف الدفعات المستلمة المصنفة ضمن الالتزامات غير المتداولة، بحدود الأصول المحسومة.
- لا تجري مقاصة بين حسابات الدفعات المقدمة الدائنة والمدينة.

قيمة الصكوك والسندات

قيمة قرض الصكوك أو السندات التي تصدرها الشركة مقابل الحصول على سيولة نقدية كبيرة وفقًا لشروط الإصدار، ويعد من حيث الأصل التزامًا على المنشأة.

تعد قيمة القرض من مصادر الأموال الخارجية التي يتم الحصول عليها مقابل السندات التي يتم إصدارها، ويتمثل في قيمة قرض السندات؛ حيث يعد من الالتزامات، وبالتالي يضاف للوعاء وفقًا للضوابط التالية:

1. لا تضاف قيمة القرض المصنف ضمن الالتزامات قصيرة الأجل للوعاء الزكوي (حتى لو تجاوزت 354 يومًا)، إلا في الحالات الآتية:

أ. إذا تم تجديد قيمة القرض أو إعادة جدولته مع الدائن نفسه، أو تم إحلال الدين بدين أو مصدر تمويل آخر يموّل ما كان يموله الدين السابق.

ب. إذا عُلم أنه موَّل محسومًا.

ج. إذا كان عبارة عن الجزء المتداول من قرض طويل الأجل.

2. تضاف قيمة القرض المصنف طويل الأجل الذي ينشأ خلال سنوات سابقة برصيد آخر المدة بما في ذلك الإضافات عليها خلال العام، وبحدٍ أقصى المحسومات.

3. إذا نشأت قيمة القرض المصنف طويل الأجل خلال العام وكانت مدته 354 يومًا أو أكثر، فيضاف للوعاء من الدين بما يخص العام وذلك بنسبة عدد الأيام، ما لم يعلم أنه ممول لبند محسوم فحينئذ يضاف وبحدٍ أقصى المحسومات.

4. ألا يتجاوز مجموع ما يضاف من قيمة القرض لمكونات الوعاء قيمة المحسومات منه، بما في ذلك الفقرة (10) من المادة الرابعة حيث تضاف بحد أقصى المحسومات.

إضافة الصكوك والسندات ضمن رأس المال

يجوز للمنشأة التي قامت بإصدار أدوات دين (صكوك أو سندات) معاملة الصكوك والسندات معاملة رأس المال، وذلك دون النظر لتصنيفها في القوائم المالية، وفي هذه الحالة تُحسم تلك الصكوك والسندات من الوعاء الزكوي للمستثمرين فيها إذا كانت لغير المتاجرة، ولا يجوز للمكلف المصدر العدول عن هذه المعاملة خلال فترة استحقاق الصكوك والسندات.

مثال (4)

بتاريخ 15 مارس 2020م قامت إحدى الشركات المساهمة بإصدار 10000 سند بعائد قدره 6 % سنويًا وبلغت القيمة الاسمية للسند 2,000 ريال وتستحق السداد بعد خمس سنوات وطرحتها للاكتتاب العام خلال مدة تنتهي في 15 مارس 2025م، وتم الاكتتاب بالسندات جميعها وسددت قيمتها دفعة واحدة.

فما المبلغ الذي يجب إضافته إلى الوعاء الزكوي للعام المنتهى في 31 ديسمبر 2020م؟

قيمة قرض السندات التي تم الحصول عليها				
عدد السندات المصدرة	X	القيمة الاسمية	=	قيمة قرض السندات
10000		2000		20,000,000

يضاف مبلغ قرض السندات الذي تم الحصول عليه إلى الوعاء الزكوي (20,000,000) ريال سعودي بنسبة عدد الأيام على أساس أنها مصدر من مصادر التمويل الأخرى، وتعامل معاملة الالتزامات طويلة الأجل التي على المكلف، وبالتالي يضاف مبلغ 15,901,639 ريالًا سعوديًّا كما هو محسوب أدناه مع الالتزامات بما لا يتجاوز مبلغ المحسومات من الوعاء كالتالي:

عدد الأيام المتبقية حتى نهاية السنة المالية	X	قيمة قرض السندات	=	****
عدد أيام السنة 366				
291	X	20,000,000	=	15,901,639
366				

بالنسبة للأعوام 2021 و2022 و2023 و2024، تتم إضافة المبلغ بحد أقصى الموجودات المحسومة للوعاء الزكوي، أما بالنسبة للعام 2025م فلا يضاف أي مبلغ للوعاء حيث لا يوجد رصيد للقرض في نهاية المدة.

المستحقات الحكومية

المستحقات الحكومية هي المبالغ مستحقة السداد للدولة، مثل المنح الحكومية والقروض الحكومية والذمم الدائنة الحكومية التي يتم منحها من الدولة للشركات بناء على شروط محددة حسب طبيعة النشاط وأهدافه.

تعد المستحقات الحكومية من مصادر الأموال الخارجية وهي ضمن الالتزامات التي على المكلف، وتتم إضافتها للوعاء دون إخلال بأي حالات أخرى منصوص عليها بناءً على الضوابط الآتية:

1. إذا كان مصنفًا قصير الأجل ومول أصلًا محسومًا.
2. تضاف المستحقات الحكومية المصنفة طويلة الأجل التي نشأت خلال سنوات سابقة برصيد آخر المدة، بما في ذلك الإضافات عليها خلال العام، وبحد أقصى المحسومات.
3. إذا نشأت مستحقات حكومية طويلة الأجل خلال العام، وكانت مدتها 354 يومًا أو أكثر، تضاف إلى الوعاء من الدين بما يخص العام، وذلك بنسبة عدد الأيام، ما لم يعلم أنه ممول لبند محسوم فحينئذ يضاف وبحدٍ أقصى المحسومات.
4. ألا يتجاوز مجموع ما يضاف من المستحقات الحكومية لمكونات الوعاء قيمة المحسومات منه، بما في ذلك الفقرة (10) من المادة الرابعة حيث تضاف بحدٍ أقصى المحسومات.

مثال (5)

حصلت إحدى الشركات الزراعية على منح حكومية بمبلغ 30,000,000 ريال سعودي بتاريخ 10 أكتوبر 2020م، وتستحق السداد بعد 10 سنوات علمًا أن نهاية السنة المالية للشركة هي 31 ديسمبر 2020م، كيف يحدد ما تتم إضافته للوعاء لعام 2020م من المنح الحكومية؟

بالنسبة للقرض طويل الأجل تتم إضافته للوعاء بناءً على عدد الأيام للعام الزكوي كالتالي:

عدد الأيام المتبقية حتى نهاية السنة المالية	X	قيمة الدين	=	****
عدد أيام السنة 366				

82	X	30,000,000	=	6,721,311
366				

المصاريف المستحقة

هي المصروفات التي تخص الفترة المالية الحالية، لكن لم يتم دفعها حتى نهاية الفترة المالية.
تعد المصاريف المستحقة من مصادر الأموال الخارجية، وهي ضمن الالتزامات التي على المكلف، ويشترط لإضافتها للوعاء أن تكون مصنفة طويلة أجل وفق نصوص اللائحة، أو تكون قصيرة أجل وعُلم أنها موَّلت أحد المحسومات بشرط ألا تكون مصاريف تشغيلية.

مثال (6)

بلغ رصيد المصاريف المستحقة المصنفة ضمن الالتزامات طويلة الأجل 20,000 ريال سعودي، ورصيد المصاريف المستحقة المصنفة ضمن الالتزامات قصيرة الأجل 70,000 ريال سعودي، فما المبلغ الذي يجب إضافته؟

يضاف مبلغ 20,000 ريال إلى الوعاء؛ لأنه مصنف ضمن الالتزامات طويلة الأجل، وذلك عملًا بالفقرة رقم (3) من المادة الرابعة من اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة.

الدائنون التجاريون

هي الذمم المستحقة على المكلف إلى الغير نتيجة عمليات الشراء الآجل -على الحساب-.

يعد الدائنون التجاريون من مصادر الأموال الخارجية وهي ضمن الالتزامات التي على المكلف، وتتم إضافتها للوعاء دون إخلال بأي حالات أخرى منصوص عليها بناءً على الضوابط الآتية:

1. إذا كان مصنفًا قصير الأجل ومول أصلًا محسومًا.
2. تضاف المستحقات الحكومية المصنفة طويلة الأجل التي نشأت خلال سنوات سابقة برصيد آخر المدة، بما في ذلك الإضافات عليها خلال العام، وبحد أقصى المحسومات.
3. إذا نشأ دين طويل الأجل خلال العام وكانت مدته 354 يومًا أو أكثر، فيضاف للوعاء من الدين بما يخص العام وذلك بنسبة عدد الأيام، ما لم يعلم أنه ممول لبند محسوم فحينئذ يضاف وبحدٍ أقصى المحسومات.
4. ألا يتجاوز مجموع ما يضاف من الديون لمكونات الوعاء قيمة المحسومات منه، بما في ذلك الفقرة (10) من المادة الرابعة حيث تضاف بحد أقصى المحسومات.

مثال (7)

قامت إحدى الشركات بعمليات شراء بالأجل خلال العام بمبلغ 20,000,000 ريال سعودي بتاريخ 1 مارس 2020م، وذلك على النحو التالي:

1. 6,000,000 ريال سعودي مقابل شراء بضاعة، وتستحق السداد في 31 يناير 2021م.
2. 10,000,000 ريال سعودي مقابل شراء خط إنتاج جديد، وتستحق السداد في 31 يناير 2021م.
3. 4,000,000 ريال سعودي مقابل شراء مواد خام تستخدم في عمليات الإنتاج، وتستحق السداد في 28 فبراير 2021م.

فما المبلغ الذي يجب إضافته إلى الوعاء الزكوي لعام 2020م؟

1. لا يضاف مبلغ 6,000,000 ريال سعودي إلى الوعاء؛ لأنه مصنف ضمن الالتزامات قصيرة الأجل، ولم يمول محسومًا، عملًا بالفقرة رقم (3) من المادة الرابعة من اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة.
2. يضاف مبلغ 10,000,00 ريال سعودي، لتمويل شراء خط إنتاج جديد بالكامل إلى وعاء الزكاة لأنه موّل موجودات محسومة.
3. يضاف مبلغ شراء مواد خام 4,000,000 ريال سعودي بنسبة عدد الأيام على أساس أنها أكملت 354 يومًا، وتعد مصدرًا من مصادر التمويل الأخرى، وتعامل معاملة الالتزامات التي على المكلف، وبالتالي يضاف مبلغ 3,344,262 ريالًا سعوديًّا كما هو محسوب أدناه مع الالتزامات بما لا يتجاوز مبلغ المحسومات من الوعاء كالتالي:

عدد الأيام المتبقية حتى نهاية السنة المالية	X	قيمة الدين	=	****
عدد أيام السنة 366				

306	X	4,000,000	=	3,344,262
366				

المخصصات

هي مقدار أو مبلغ من المال مخصص لمواجهة خسارة محتملة الوقوع غير معلومة المقدار باستثناء مخصص منافع الموظفين فهو مخصص حتمي مؤكد.

أنواع المخصصات على سبيل المثال وليس الحصر:

1. مخصص منافع الموظفين

هو مخصص لمواجهة حالات ترك العمل أو انتهاء فتره الخدمة لبعض الموظفين أو التقاعد.

2. مخصص ديون مشكوك فيها

هو مخصص لمواجهة النقص في مديونيات العملاء والمدينين نتيجة عدم قدرتهم على سداد مديونياتهم قبل الشركة.

3. مخصص المخزون التالف وبطيء الحركة

هو مخصص لمواجهة الانخفاض في قيمة المخزون الناتجة عن التلف وبطء حركة المخزون أو ركوده.

4. مخصص هبوط أسعار صرف

هو مخصص لمواجهة انخفاض أسعار الصرف في حالات التعامل مع العملات الأجنبية.

5. مخصص الزكاة والضرائب

هو مخصص لمواجهة عبء زكوي أو ضريبي لسنوات لم تقم الهيئة بالربط عليها أو اعتماد إقراراتها المقدمة سواءً زكوية أو ضريبية.

6. مخصص دعاوى قضائية أو التعويضات

هو مخصص لمواجهة خسائر مؤكدة الحدوث غير معلومة المقدار مقابل تعويض قضائي على الشركة تجاه الغير.

تضاف المخصصات للوعاء الزكوي وفقًا للضوابط التالية:

1. يضاف / يحسم إلى الأرباح المعدلة / الخسائر المعدلة، المخصص المكون خلال العام الزكوي حيث إنه ضمن بنود قائمة الدخل.
2. يضاف رصيد أول المدة للوعاء ناقصًا المستخدم خلال العام؛ حيث إنه ضمن بنود قائمة المركز المالي.
3. إذا كان الوعاء الزكوي أقل من الربح المعدل، فلا يسمح بحسم المستخدم من المخصصات من الربح المعدل لكونه حسم من رصيد المخصصات أول العام عند إضافته للوعاء الزكوي.
4. عند إضافة المخصصات للوعاء الزكوي لا تقارن بالحميات من الوعاء.

مثال (8)

بلغ رصيد الربح المعدل 1,000,000ريال سعودي في نهاية السنة، وهو الحد الأدنى للوعاء، إضافة إلى ذلك فإن رصيد المستخدم من المخصصات 100,000 ريال سعودي.

هل يسمح بحسم رصيد المستخدم من المخصصات من الربح المعدل في حالة حساب الزكاة على الحد الأدنى للوعاء؟

في حالات الربط الزكوي التي يكون فيها صافي المعدل أعلى من الوعاء، فيتم حسم المستخدم من صافي الربح المعدل بوصفه مصروفًا جائز الحسم، على أن تتم مقارنة صافي الربح بعد حسم المستخدم مع الوعاء بعد إلغاء أثر المستخدم من المخصص من الوعاء، وأخذ الأعلى منهما.

مثال(9)

يوضح الجدول أدناه حركة المخصصات خلال السنة:

البيان	رصيد أول العام	مكون خلال العام	مستخدم خلال العام	رصيد آخر العام
	ر.س	ر.س	ر.س	ر.س
مكافآت تعويض نهاية الخدمة	4.000.000	1.000.000	600.000	4.400.000
مخصص الالتزامات المشكوك في تحصليها	2.000.000	400.000	-	2.400.000
الإجمالي	6.000.000	-	600.000	6.800.000

فما المبلغ الذي يجب إضافته لتعديل نتيجة النشاط؟

البند	المبلغ
مبلغ المخصصات المكون خلال العام	1,400,000

وما المبلغ الذي يجب إضافته إلى الوعاء الزكوي؟

البند	المبلغ
رصيد المخصصات أول العام	6,000,000
يحسم: المستخدم من المخصصات خلال العام	600,000
رصيد المخصصات الذي يضاف للوعاء	5,400,000

المشتقات المالية

تعرف المشتقات المالية بأنها أدوات مالية تستمد قيمتها من أصل حقيقي كالسلع مثل الذهب، أو أصل مالي كالأسهم أو السندات، أو أحد المؤشرات السوقية، وتستخدم مثل هذه الأدوات في إدارة المخاطر المالية والتحوطات، ولأغراض المضاربة البحتة وغيرها.

عامة تتصف المشتقات المالية بما يلي:

- تتغير قيمتها عند تغير الأصل الضمني، أي: البند المتفق عليه في العقد مثل سعر الفائدة، أو أسعار الصرف أو سعر سلعة معينة، مثل النفط أو الذهب.
- لا تحتاج إلى صافي استثمار أولي عند إبرام العقد، أو قد يتم دفع مبالغ يسيرة كعلاوة عند إبرام العقد.
- تتم تسويتها في المستقبل.

من أشهر الأمثلة على المشتقات المالية:

- العقود الآجلة Future Contracts
- العقود المستقبلية خارج البورصة Forward Contracts
- عقود الفروقات CFD
- عقود الخيارات Option Contracts
- عقود المقايضة Swap Contracts

يمكن تلخيص الجانب المحاسبي للمشتقات بالآتي:

يجب على الشركات الاعتراف بالتغيرات في المشتقات المالية في صلب القوائم المالية.

يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية، إما في قائمة الأرباح أو الخسائر، أو ضمن حقوق الملكية؛ اعتمادًا على الغرض منها، كما يلي:

1. المشتقات المالية لأغراض المتاجرة: يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة لمثل هذه المشتقات في قائمة الأرباح أو الخسائر.
2. المشتقات المالية لأغراض التحوط أو تغطية المخاطر: لأغراض محاسبة التحوط، يصنف التحوط إلى فئتين:

أ. تحوطات القيمة العادلة، وتغطي مخاطر التغيير في القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المثبتة.

ب. تحوط التدفقات النقدية، ويغطي مخاطر تغيرات التدفقات النقدية المرتبطة سواءً بمخاطرة معينة متعلقة بموجود أو بمطلوب مثبت أو بمعاملة متنبأ بها.

تندرج المشتقات المالية بالقيمة العادلة؛ حيث إن المشتقات التي تحمل قيمًا سوقية موجبة يتم إدراجها ضمن الموجودات، بينما تدرج المشتقات التي تحمل قيمة سوقية سالبة ضمن -المطلوبات الأخرى- في قائمة المركز المالي.

وفي كلا الجانبين -المشتقات الموجبة، والمشتقات السالبة-، فإنه يترتب على الاعتراف بها في القوائم المالية تكوين احتياطي إعادة تقييم يكون عادة بنفس قيمة المشتقات، وفي حال كانت المشتقات التي قامت المنشأة بإظهارها في قوائمها المالية مشتقات سالبة، فإن احتياطي إعادة التقييم سيظهر بالقيمة السالبة، وفي حال كان البند ظهر بالقيمة الموجبة، فإن قيمة احتياطي إعادة التقييم ستظهر بالقيمة الموجبة.

<table>
<tr><td>نقدية</td><td>×××</td><td colspan="3">القيمة العادلة السالبة للمشتقات</td><td colspan="2">600</td></tr>
<tr><td>استثمارات</td><td>×××</td><td rowspan="2">احتياطي إعادة التقييم</td><td>احتياطي إعادة التقييم للمشتقات الموجبة</td><td>1000</td><td rowspan="2">400</td></tr>
<tr><td>القيمة العادلة الموجبة للمشتقات</td><td>1000</td><td>احتياطي إعادة التقييم للمشتقات السالبة</td><td>600</td></tr>
<tr><td></td><td></td><td colspan="3">قروض لأجل</td><td>×××</td></tr>
<tr><td></td><td></td><td colspan="3">رأس مال</td><td>×××</td></tr>
</table>

المعالجة الزكوية للمكلفين الذين يمسكون حسابات نظامية بخلاف أنشطة التمويل

لا تعد المشتقات المالية المعترف بها في صلب القوائم المالية من العناصر الجائز حسمها من مكونات الوعاء الزكوي، حيث لم تتطرق اللائحة إلى المشتقات المالية في الأحكام الخاصة بالبنود الجائز حسمها في المادة الخامسة في اللائحة؛ وعليه فإن الموجبة للمشتق المالي الذي يتم الاعتراف به كأحد الموجودات في القوائم المالية لا يُعد من ضمن المحسومات من مكونات الوعاء الزكوي .

بخصوص الجانب المعترف به ضمن الأرباح أو الخسائر؛ لا يتم تعديل نتيجة النشاط به تماشيًا مع أحكام اللائحة والتي تستوجب الأخذ بالاعتبار التغيرات في القيمة العادلة عند احتساب الوعاء الزكوي.

أبخصوص الجانب المعترف به ضمن الأرباح أو الخسائر، لا يتم تعديل نتيجة النشاط به تماشيًا مع أحكام اللائحة التي تستوجب الأخذ في الحسبان التغيرات في القيمة العادلة عند حساب الوعاء الزكوي.

أما بالنسبة للقيمة السالبة للمشتقات المالية والمعترف بها ضمن المطلوبات -الالتزامات-، فإنها تعامل من الناحية الزكوية وفقًا للآتي:

1. تضاف القيمة السالبة للمشتقات بكامل قيمتها مهما كان تصنيفها أو كان أجلها، فلا يختلف الحكم في إضافتها ما إذا تم تصنيفها ضمن الالتزامات قصيرة الأجل أو غير ذلك.
2. يضاف مع القيمة السالبة للمشتقات قيمة بند احتياطي التقييم الذي يتم تكوينه مقابل المشتقات.
3. عند إضافة القيمة السالبة للمشتقات، فإنها لا تدخل ضمن الحد الأعلى للإضافة -الذي لا يتجاوز قيمة المحسومات.

ولتوضيح هذه المعالجة، فإنه بالنظر إلى المثال السابق سيتم تطبيق المعالجة الزكوية على المشتقات وفقًا لما يلي:

عناصر الإضافة	
رأس مال	×××
قروض لأجل -بحدٍ أعلى قيمة المحسومات-	×××
القيمة العادلة السالبة للمشتقات	600
احتياطي إعادة التقييم للمشتقات الموجبة	1000
احتياطي إعادة التقييم للمشتقات السالبة	400
عناصر الحسم	
استثمارات	×××
عناصر الحسم	
نقدية	×××
القيمة العادلة الموجبة للمشتقات	1000

المعالجة الزكوية للمكلفين الخاضعين لحساب الوعاء الزكوي بموجب القرار الوزاري رقم (2215) -

مكلفي أنشطة التمويل

في المقابل أوجب القرار الوزاري رقم (2215) بتاريخ 7 رجب 1440هـ على المكلفين الممارسين لأنشطة التمويل معالجة القيمة الموجبة أو السالبة للمشتقات على النحو التالي:

- تتم معالجة القيمة الموجبة للمشتقات المالية والمعترف بها ضمن الموجودات على أنها موجودات غير زكوية للجزء المستحق بعد سنة أو أكثر -لا تُطبق هذه المعالجة على باقي المكلفين؛ حيث لا يعد هذا البند ضمن الحسميات من الوعاء الزكوي-.
- إضافة القيمة السالبة للمشتقات المالية والمعترف بها ضمن المطلوبات -الالتزامات- على أنها مصادر أموال خاضعة للزكاة للجزء المستحق بعد سنة أو أكثر.

الديون الأخرى

وهي الذمم المستحقة على المكلف إلى الغير نتيجة عمليات أخرى غير الشراء الآجل والحصول على الخدمات، مثل الذمم المستحقة للموظفين والالتزام الضريبي المؤجل وغيرها.

وتعد الديون الأخرى من مصادر الأموال الخارجية، وهي ضمن الالتزامات التي على المكلف، ويشترط لإضافتها للوعاء أن تكون مصنفة طويلة أجل وفق نصوص اللائحة.

مثال (10)

بلغ رصيد المصاريف المستحقة للموظفين المصنف ضمن الالتزامات قصيرة الأجل في نهاية السنة 70,000 ريال سعودي، علمًا أن الرصيد يتضمن مبلغًا قدره 10,000 من بداية السنة. فما المبلغ الذي يجب إضافته للوعاء؟

لا يضاف مبلغ 70,000 ريال إلى الوعاء؛ لأنه مصنف ضمن الالتزامات قصيرة الأجل.

الضريبة المؤجلة

أوضح المعيار الدولي رقم (12) المعتمد في المملكة العربية السعودية المحاسبة عن الآثار الضريبية الحالية والمستقبلية المتعلقة بضريبة الدخل المستحقة أو القابلة للاسترداد فيما يتعلق بالربح أو الخسارة الخاضعة للضريبة للفترات المستقبلية نتيجة للمعاملات أو الأحداث السابقة. وتنشأ الضريبة المؤجلة من الفروق -المعرفة بالفروق المؤقتة- بين القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات في قائمة المركز المالي والأوعية الضريبية المقابلة لها. وتصنف الضريبة المؤجلة ضمن الالتزامات طويلة الأجل أو الموجودات طويلة الأجل. ويُطبق المعيار المذكور أعلاه على الشركات الضريبية والمختلطة.

عند حساب الوعاء الزكوي يزال أثر الفروق الضريبية المؤجلة، لأنها صورية، فلا تُعد إضافة كالتزام، ولا تُصنف كحسم كأصل، وإنما يتم تخفيض وزيادة الأرباح المتبقية بهما.

فعند وجود أصل ضريبي مؤجل فإنه يُخفض رصيد الأرباح المتبقية برصيد الأصل الضريبي المؤجل أول العام كي يزول أثر الأرباح الصورية منها عند إضافة الأرباح المتبقية إلى الوعاء وليس قبول حسمها من عدمه.

وعند وجود التزام ضريبي مؤجل، فإنه يزاد رصيد الأرباح المتبقية برصيد الالتزام الضريبي المؤجل أول العام، كي يزول أثر انخفاض الأرباح المتبقية بالالتزام الصوري منها إلى خفضه بوصفه مصروفًا وقت حدوثه.

2.2.2.3. تحديد الآثار للعمليات التالية

إعادة تبويب الدين تبعًا لإعادة تبويب الأصل

عند بناء الوعاء يجب إضافة الالتزامات التي على المكلف -مصادر التمويل الخارجية- ابتداءً، وذلك بافتراض أولويتها في تمويل البنود المحسومة قبل مصادر التمويل الداخلية، وذلك وفقًا للترتيب التالي:

- مصادر أموال خارجية -بحد أقصى قيمة الموجودات المحسومة-:

1. الالتزامات التي يعلم أنها موّلت موجودات محسومة، مثل: كمبيالة لشراء أصل ثابت.

- الالتزامات طويلة الأجل.

- مصادر أموال داخلية:

2. حقوق الملكية، مثل: رأس المال، الاحتياطيات والأرباح المتبقية.

مثال (11)

البيانات التالية لإحدى الشركات كما في نهاية السنة المالية

قائمة المركز المالي			
الموجودات		المطلوبات وحقوق الملكية	
البند	ر.س	البند	ر.س
موجودات متداولة	4,000	مطلوبات متداولة	1,500
موجودات طويلة الأجل -ممتلكات ومعدات-	3,000	مطلوبات طويلة الأجل	3,500
		حقوق الملكية	2,000
الإجمالي	7,000	الإجمالي	7,000

حساب الوعاء

البند	ر.س
المطلوبات طويلة الأجل -بما لا يتجاوز المحسومات-	3,000
حقوق الملكية	2,000
ناقصًا: الموجودات المحسومة	(3,000)
الإجمالي	2,000

تضاف مصادر التمويل الخارجية للوعاء أولًا لمقابلتها بالمحسومات، وذلك بما لا يتجاوز القيمة الإجمالية للمحسومات، ومن ثم إضافة مصادر التمويل الداخلية، وبالتالي تمت إضافة المطلوبات طويلة الأجل في المثال أعلاه للوعاء في حدود الموجودات المحسومة، ومن ثم إضافة حقوق الملكية.

تحويل الدين إلى حقوق ملكية، وتحويل حقوق الملكية إلى دين

- في حال تحويل الدين إلى حقوق ملكية، تراعى الضوابط التالية:

يضاف الدين الذي تم تحويله إلى حقوق الملكية خلال العام بالكامل.

مثال (12)

قامت إحدى الشركات بزيادة رأس مالها خلال العام بمبلغ 14,000,000 ريال سعودي بتاريخ 1 أغسطس 2020م عن طريق تحويل بند جاري الشركاء لرأس المال، استخدم منها 10,000,000 ريال سعودي لشراء خط إنتاج جديد، و4,000,000 ريال سعودي لتمويل شراء بضاعة ومواد خام. فما المبلغ الذي يجب إضافته إلى الوعاء الزكوي لعام 2020م؟

يضاف مبلغ 14,000,000 ريال سعودي بالكامل إلى وعاء الزكاة.

- في حال تحويل حقوق الملكية إلى دين:

يضاف المبلغ المحول من حقوق الملكية إلى الديون خلال العام بالكامل إلى وعاء الزكاة على أنه من مصادر الأموال الداخلية.

مثال (13)

بلغ رصيد توزيعات الأرباح في إحدى الشركات في بداية السنة 20,000,000 ريال سعودي، حيث قرر الشركاء توزيع أرباح بمبلغ 5,000,000 ريال سعودي بتاريخ 1 يوليو 2020م، في نهاية العام تبين أن توزيعات الأرباح لم يتم سدادها للشركاء، وتم تسجيل المبلغ ضمن المطلوبات المتداول تحت بند توزيعات أرباح لم يتم سدادها.

فما المبلغ الذي يجب إضافته إلى الوعاء الزكوي لعام 2020م؟

يضاف إلى الوعاء مبلغ توزيعات الأرباح بالكامل وقدره 5,000,000 ريال سعودي.

2.2.2.4. حالات أخرى

الديون المعدومة

هي المبالغ المستحقة من العملاء التي قام المكلف بشطبها من سجلاته لتعذر تحصيلها من العميل.

تعد الديون المعدومة من المصاريف التي يجوز حسمها للوصول لنتيجة النشاط طبقًا للضوابط الآتية:

1. أن يكون قد سبق التصريح عن الإيرادات التي نتجت عنها تلك الالتزامات ضمن إيرادات المكلف في سنة استحقاق الإيراد.
2. أن تكون الديون المعدومة ناتجة عن ممارسة النشاط.
3. أن يقدم المكلف شهادة مصادقًا عليها من محاسب قانوني مرخص له في المملكة، تفيد بأن شطب هذه الالتزامات تم بقرار من صاحب الصلاحية، وذلك عند طلب الهيئة لتلك الشهادة.
4. ألا تكون الالتزامات على جهات مرتبطة بالمكلف.
5. أن يلتزم المكلف بالتصريح عما يتم تحصيله من تلك الديون في المستقبل.

مطلوبات مقابل عقد إيجار تمويلي

هي قيمة الالتزام التعاقدي الناتج عن عقد الإيجار التمويلي الناتج عن استخدام أصل؛ حيث يتم إثباته بناءً على المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (16).

وتعد المطلوبات مقابل عقد الإيجار التمويلي من مصادر الأموال الخارجية وهي ضمن الالتزامات التي على المكلف، وتتم إضافتها للوعاء لمقابلتها بالموجودات المحسومة.

مثال (14)

بتاريخ 31 ديسمبر 2020م بلغ رصيد بند المطلوبات مقابل عقد إيجار تمويلي - الجزء المتداول مبلغ 2,000,000 ريال سعودي، كذلك بلغ رصيد المطلوبات مقابل عقد إيجار تمويلي -الجزء غير المتداول مبلغ 12,000,000 ريال. فما المبلغ الذي يجب إضافته إلى الوعاء الزكوي لعام 2020م؟

يضاف إلى الوعاء إجمالي مبلغ المطلوبات مقابل عقد إيجار تمويلي -الجزء المتداول، إضافة إلى الجزء غير المتداول بالكامل، وقدره 14,000,000 ريال سعودي ضمن الالتزامات بما لا يتجاوز مبلغ الموجودات المحسومة من الوعاء.

1. **الحالة الثانية:** أن تكون القروض قصيرة الأجل -دوارة-، وتكون القروض دوارة دون إخلال بأي حالات أخرى تكون القروض دوارة فيها في الحالات الآتية:

أ. إعادة جدولة الدين أو استلام تمويل جديد مع نفس الجهة الدائنة.

ب. استلام تمويل جديد من جهة أخرى وتم استخدام هذا التمويل في سداد القرض بشرط توافر مستند قاطع يوضح أنه تم استخدام التمويل الجديد في سداد القرض.

ويراعى عند إضافة القروض الدوارة ما يلي:

- أن يكون الدين ناشئًا عن عملية تمويلية، بمعنى أن يتم الحصول على النقد من بنك أو مؤسسة مُقرضة مقابل السداد في تاريخ لاحق، أما في حال كان الدين نشأ عن عملية تجارية، أي: مقابل الحصول على بضاعة أو خدمات دون الحصول على النقد فلا يضاف إلى الوعاء.
- في حال وصل رصيد القرض خلال العام الزكوي إلى قيمة صفر لمدة تزيد على عشرة أيام متتالية فلا يضاف القرض إلى وعاء الزكاة.
- في حال كان رصيد أول المدة أو آخر المدة من القرض صفرًا فلا يضاف إلى وعاء الزكاة.
- تكون إضافة هذه القروض ضمن الديون المضافة في حدود المحسومات.

- تتم معالجة القرض الدوار بإضافة رصيد أول المدة ويخصم منه أي سداد تم خلال العام ما لم يكن هذا السداد مسبوقًا بإضافة تمت قبله بـ 10 أيام، وفي حال كان السداد مسبوقًا بإضافة تمت قبله بـ 10 أيام وكان السداد أكبر من الإضافة فتحسم الزيادة -الفرق- في السداد من رصيد أول المدة.
- يراعى في جميع الحالات ألا يكون الجزء المضاف أكبر من رصيد آخر المدة.

تضاف الديون المصنفة طويلة الأجل التي نشأت خلال سنوات سابقة برصيد آخر المدة بما في ذلك الإضافات عليها خلال العام، وبحد أقصى الموجودات المحسومة.

3. إذا نشأ دين طويل الأجل خلال العام وكانت مدته 354 يومًا أو أكثر، يضاف للوعاء من الدين بما يخص العام، وذلك بنسبة عدد الأيام، ما لم يعلم أنه مموّل لبند محسوم فحينئذ يضاف وبحدٍ أقصى الموجودات المحسومة.

4. ألّا يتجاوز مجموع ما يضاف من الديون لمكونات الوعاء قيمة المحسومات منه، بما في ذلك الفقرة (10) من المادة الرابعة حيث تضاف بحدٍ أقصى الموجودات المحسومة.

الإيرادات المؤجلة

هي قيمة الدفعات التي يتم استلامها مقابل تقديم خدمة أو منتج ولم يتم الوفاء به بعد.
تعد الإيرادات المؤجلة من مصادر الأموال الخارجية وتضاف إلى الوعاء بمقارنة رصيد أول العام الزكوي أو نهايته، ويضاف الرصيد الأقل منهما، وفقًا للفقرة رقم (2)من المادة الرابعة من اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة.

مثال (15)

حصلت إحدى الشركات التي تعمل في مجال تصنيع المعدات على دفعة مقدمة من أحد عملائها مقابل تصنيع معدات بمبلغ 10,000,000 ريال سعودي بتاريخ 5 سبتمبر 2020م؛ حيث تم تصنيفها ضمن الإيرادات المؤجلة، علمًا أن رصيد الإيرادات المؤجلة كان في بداية سنة 1 يناير 2020م، 5,000,000 ريال في حين بلغ في نهاية العام 31 ديسمبر 2020م 15,000,000 ريال. ما المبلغ الذي يجب إضافته للوعاء من رصيد الإيرادات المؤجلة لعام 2020م؟

تتم إضافة مبلغ 5,000,000 ريال للوعاء الزكوي في نهاية عام 2020م، بناءً على المادة الرابعة فقرة (2) من اللائحة التنفيذية للزكاة.

ضوابط الإضافات إلى الوعاء الزكوي

القاعدة العامة لإضافة الديون إلى الوعاء الزكوي والمعالجة الزكوية

تعد الديون التي على المكلف ضمن الالتزامات التي على المكلف، وتتم إضافتها للوعاء دون إخلال بأي حالات أخرى منصوص عليها، وبناءً على الضوابط التالية:

دون إخلال بأي حالات أخرى منصوص عليها، تضاف القروض قصيرة الأجل في الحالات الآتية:

1. **الحالة الأولى:** أن تكون ممولة لأصل محسوم.
2. **الحالة الثانية:** أن تكون القروض قصيرة الأجل -دوارة-، وتكون القروض دوارة دون إخلال بأي حالات أخرى تكون القروض دوارة فيها في الحالات الآتية:

أ- إعادة جدولة الدين أو استلام تمويل جديد مع نفس الجهة الدائنة.

ب- استلام تمويل جديد من جهة أخرى وتم استخدام هذا التمويل في سداد القرض بشرط توافر مستند قاطع يوضح أنه تم استخدام التمويل الجديد في سداد القرض.

ويراعى عند إضافة القروض الدوارة ما يلي:

- أن يكون الدين ناشئًا عن عملية تمويلية، بمعنى أن يتم الحصول على النقد من بنك أو مؤسسة مُقرضة مقابل السداد في تاريخ لاحق، أما في حال كان الدين نشأ عن عملية تجارية، أي: مقابل الحصول على بضاعة أو خدمات دون الحصول على النقد فلا يضاف إلى الوعاء.

ويراعى عند إضافة القروض الدوارة ما يلي:

- أن يكون الدين ناشئًا عن عملية تمويلية، بمعنى أن يتم الحصول على النقد من بنك أو مؤسسة مُقرضة مقابل السداد في تاريخ لاحق، أما في حال كان الدين نشأ عن عملية تجارية، أي: مقابل الحصول على بضاعة أو خدمات دون الحصول على النقد فلا يضاف إلى الوعاء.

- في حال وصل رصيد القرض خلال العام الزكوي إلى قيمة صفر لمدة تزيد على عشرة أيام متتالية فلا يضاف القرض إلى وعاء الزكاة.

- في حال كان رصيد أول المدة أو آخر المدة من القرض صفرًا فلا يضاف إلى وعاء الزكاة.

- تكون إضافة هذه القروض ضمن الديون المضافة في حدود المحسومات.

- تتم معالجة القرض الدوار بإضافة رصيد أول المدة ويخصم منه أي سداد تم خلال العام ما لم يكن هذا السداد مسبوقًا بإضافة تمت قبله بـ 10 أيام، وفي حال كان السداد مسبوقًا بإضافة تمت قبله بـ 10 أيام وكان السداد أكبر من الإضافة فتحسم الزيادة -الفرق- في السداد من رصيد أول المدة.

- يراعى في جميع الحالات ألا يكون الجزء المضاف أكبر من رصيد آخر المدة.

تضاف الديون المصنفة طويلة الأجل التي نشأت خلال سنوات سابقة برصيد آخر المدة بما في ذلك الإضافات عليها خلال العام، وبحد أقصى الموجودات المحسومة.

1. إذا نشأ دين طويل الأجل خلال العام وكانت مدته 354 يومًا أو أكثر، يضاف للوعاء من الدين بما يخص العام، وذلك بنسبة عدد الأيام، ما لم يعلم أنه مموّل لبند محسوم فحينئذ يضاف وبحدٍ أقصى الموجودات المحسومة.
2. ألّا يتجاوز مجموع ما يضاف من الديون لمكونات الوعاء قيمة المحسومات منه، بما في ذلك الفقرة (10) من المادة الرابعة حيث تضاف بحدٍ أقصى الموجودات المحسومة.

اعتبارات الديون في حساب الوعاء الزكوي للمكلف

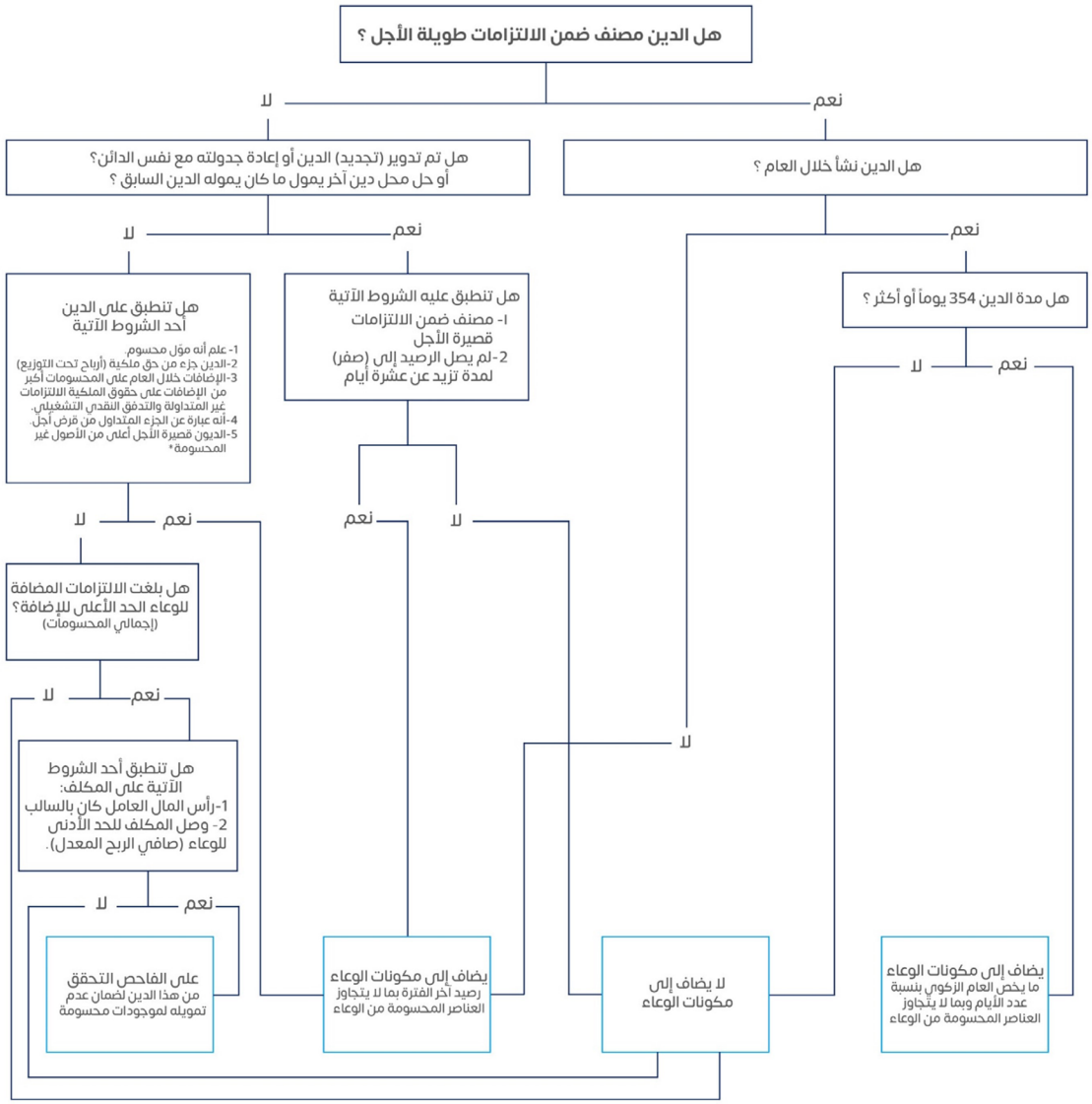

تطبيق مفهوم الحد الأعلى للإضافات عند حساب الوعاء الزكوي

يقوم هذا المفهوم على إضافة مصادر الأموال الخارجية للوعاء أولًا، وتشمل الالتزامات طويلة الأجل، والالتزامات التي علم أنها موّلت محسومًا لمقابلتها بالمحسومات، وذلك بما لا يتجاوز القيمة الإجمالية للمحسومات، ومن ثم تضاف مصادر التمويل الداخلية -رأس المال، المخصصات، الأرباح المدورة .

مثال (16)

البيانات التالية لإحدى الشركات كما في نهاية السنة المالية:

قائمة المركز المالي			
الموجودات		المطلوبات وحقوق الملكية	
ر.س		ر.س	
موجودات متداولة	10,000,000	مطلوبات متداولة	1,500
موجودات طويلة الأجل -ممتلكات ومعدات-	30,000,000	مطلوبات طويلة الأجل	35,000,000
		رأس المال	5,000,000
		خسائر مرحلة	2,000,000
الإجمالي	7,000	الإجمالي	7,000

حساب الوعاء

البند	ر.س
المطلوبات طويلة الأجل -بما لا يتجاوز المحسومات-	32,000,000
رأس المال	5,000,000
ناقصًا: المحسومات -الموجودات طويلة الأجل + الخسائر المرحلة-	32,000,000
الإجمالي	5,000,000

تضاف مصادر التمويل الخارجية للوعاء أولًا لمقابلتها بالمحسومات وذلك بما لا يتجاوز القيمة الإجمالية للمحسومات، ومن ثم إضافة مصادر التمويل الداخلية، وبالتالي تمت إضافة المطلوبات طويلة الأجل في المثال أعلاه للوعاء في حدود الموجودات المحسومة، ومن ثم إضافة رأس المال.

القروض الدوارة

يقصد بتدوير الديون: تجديد أو إحلال الالتزامات بالتزامات أو مصادر تمويل أخرى تقوم بتمويل ما كانت تموله هذه الالتزامات، أو إعادة جدولة الالتزامات مع الدائن نفسه.

تكون القروض دوارة دون إخلال بأي حالات أخرى تكون القروض دوارة فيها في الحالات الآتية:

أ. إعادة جدولة الدين أو استلام تمويل جديد مع نفس الجهة الدائنة.

ب. استلام تمويل جديد من جهة أخرى وتم استخدام هذا التمويل في سداد القرض بشرط توافر مستند قاطع يوضح أنه تم استخدام التمويل الجديد في سداد القرض.

ويراعى عند إضافة القروض الدوارة ما يلي:

- أن يكون الدين ناشئًا عن عملية تمويلية، بمعنى أن يتم الحصول على النقد من بنك أو مؤسسة مُقرضة مقابل السداد في تاريخ لاحق، أما في حال كان الدين نشأ عن عملية تجارية، أي: مقابل الحصول على بضاعة أو خدمات دون الحصول عل النقد فلا يضاف إلى الوعاء.
- في حال وصل رصيد القرض خلال العام الزكوي إلى قيمة صفر لمدة تزيد على عشرة أيام متتالية فلا يضاف القرض إلى وعاء الزكاة.
- في حال كان رصيد أول المدة أو آخر المدة من القرض صفرًا فلا يضاف إلى وعاء الزكاة.
- تكون إضافة هذه القروض ضمن الديون المضافة في حدود المحسومات.
- تتم معالجة القرض الدوار بإضافة رصيد أول المدة ويخصم منه أي سداد تم خلال العام ما لم يكن هذا السداد مسبوقًا بإضافة تمت قبله بـ 10 أيام، وفي حال كان السداد مسبوقًا بإضافة تمت قبله بـ 10 أيام وكان السداد أكبر من الإضافة، فتحسم الزيادة -الفرق- في السداد من رصيد أول المدة.
- يراعى في جميع الحالات ألا يكون الجزء المضاف أكبر من رصيد آخر المدة.

مثال تطبيقي

قائمة المركز المالي

كما في 31 ديسمبر 2020م

(المبالغ بالريال السعودي)

الموجودات	2020 م	2019 م
الموجودات المتداولة		
النقد في الصندوق ولدى البنوك	250.000	300,000
نقد محتجز	150,000	100,000
ودائع مرابحة لأجل لدى البنوك	100,000	150,000
ذمم مدينة تجارية وأخرى	450,000	400,000
دفعات مقدمة لمقاولين	100,000	150,000
إيرادات لم يصدر بها فواتير	50,000	100,000
مصروفات مدفوعة مقدمًا وأرصدة مدينة أخرى	250.000	450,000
إجمالي الموجودات المتداولة	1,350,000	1,650,000
الموجودات غير المتداولة		
ممتلكات وآلات ومعدات	2,800,000	3,000,000
مطلوب من أطراف ذات علاقة	1,200,000	800,000
ذمم مدينة من الموظفين	400,000	500,000
سندات حكومية	850,000	800,000
دفعات مقدمة	800,000	800,000
مشاريع تحت الإنشاء	750,000	750,000
العقارات الاستثمارية	2,000,000	1,500,000
أذونات خزينة	300,000	300,000
موجودات أخرى طويلة الأجل	150,000	300,000
إجمالي الموجودات	10,600,000	10,350,000

المطلوبات وحقوق الشركاء	2020 م	2019 م
المطلوبات المتداولة		
مطلوبات مقابل عقد إيجار تمويلي - الجزء المتداول	200,000	450,000
قرض قصير الأجل	200,000	400,000
دفعات شراء أصول ثابتة	250,000	80,000
ذمم دائنة	250,000	200,000
توزيعات أرباح	550,000	0
مصروفات مستحقة وأرصدة دائنة أخرى	450,000	350,000
مخصص الزكاة	94,654	200,000
الجزء المتداول من قرض لأجل	100,000	250,000
إجمالي المطلوبات المتداولة	2,494,654	2,100,000
المطلوبات غير المتداولة		
مطلوبات مقابل عقد إيجار تمويلي	1,750,000	2,150,000
مخصص مكافآت تعويض نهاية الخدمة	500,000	650,000
قرض لأجل	500,000	600,000
دفعات مقدمة عن عقود تأجير	750,000	550,000
إجمالي المطلوبات	5,994,654	6,050,000
حقوق الشركاء		
رأس المال	2,500,000	2,500,000
احتياطي نظامي	1,250,000	1,250,000
أرباح متبقية	855,346	550,000
إجمالي حقوق الشركاء	4,605,346	4,300,000
إجمالي المطلوبات وحقوق الشركاء	10,600,000	10,350,000

قائمة الدخل

للفترة المنتهية من 1 يناير 2020م إلى 31 ديسمبر 2020م

(المبالغ بالريال السعودي)

البند	المبلغ (ر.س)
إيرادات	15,000,000
تكلفة الإيرادات	(12,500,000)
مجمل الربح	2,500,000
مصاريف بيع وتسويق	(700,000)
مصاريف إدارية وعمومية	(600,000)
خسارة أخرى -صافٍ-	(150,000)
الدخل من العمليات	1,050,000
عوائد الاستثمار في السندات الحكومية	50,000
مصاريف تمويل -صافٍ-	(150,000)
الربح قبل الزكاة وضريبة الدخل	950,000
الزكاة	(94,654)
الربح للسنة	855,346

ملاحظات إضافية

1. توجد مصاريف غير مرتبطة بالنشاط بواقع 200 ريال سعودي تتمثل في مصاريف ترفيهية للموظفين وأخرى غير مرتبطة بالنشاط.
2. يوجد لدى الشركة قروض قصيرة الأجل، وكانت حركة القروض قصيرة الأجل خلال عام 2020م كالآتي:

البند	أول العام	مسحوبات خلال العام	تسديدات العام	رصيد نهاية السنة
قروض قصيرة وطويلة الأجل	400,000	200,000	400,000	200,000

مع العلم أنه لم يتم استخدام أي مسحوبات خلال العام لتمويل شراء موجودات أو بنود محسومة من الوعاء الزكوي، كما تتوقع الشركة سداد مسحوبات العام من القروض خلال الـ(12) شهرًا المقبلة.

3. كانت حركة المخصصات كما يلي:

البند	أول العام	المكون خلال العام	المسدد خلال العام	رصيد نهاية السنة
مخصص الزكاة	200,000	90,777	200,000	90,777
مخصص مكافآت تعويض نهاية الخدمة	650,000	50,000	(200,000)	500,000
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	50,000	10,000	(15,000)	45,000

حساب الزكاة

البند	المبلغ (ر.س)
التعديل على نتيجة النشاط	950,000
صافي الربح قبل الزكاة وضريبة الدخل	50,000
يضاف: مخصص مكافآت تعويض نهاية الخدمة المكونة خلال العام	10,000
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها المكون خلال العام	5,000,000
يضاف: مصاريف غير جائزة الحسم	200
إجمالي التعديل على نتيجة النشاط	1,010,200

الإضافات للوعاء

البند	المبلغ (ر.س)
رأس المال	2,500,000
الاحتياطي النظامي	1,250,000
الأرباح المدورة	550,000
توزيعات الأرباح	(550,000)
مخصص مكافآت تعويض نهاية الخدمة	450,000
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	35,000
توزيعات أرباح تحت التوزيع	550,000
إجمالي الإضافات الخاضعة للوعاء دون الحد الأعلى للمحسومات	4,785,000
دفعات شراء أصول ثابتة	250,000
الالتزامات التي على المكلف بحدود المحسومات	
مطلوبات مقابل عقد إيجار تمويلي -المصنف طويل الأجل والجزء المتداول-	1,950,000
قرض لأجل -المصنف طويل الأجل والجزء المتداول من القرض-	600,000
إجمالي مصادر الأموال الخارجية الخاضعة بحدود المحسومات	2.800.000
إجمالي الإضافات للوعاء	7,585,000

الحسميات من الوعاء

البند	المبلغ (ر.س)
ممتلكات وآلات ومعدات	2,800,000
مشاريع تحت الإنشاء	750,000
العقارات الاستثمارية	2,000,000
إجمالي الموجودات المحسومة	5,550,000
الوعاء الزكوي دون ربح العام المعدل	2,035,000
الزكاة بواقع 2.5847 % من الوعاء دون الربح المعدل	52,598
الربح المعدل	1,010,200
الزكاة بواقع 2.5 % من الربح المعدل	25,255
إجمالي الزكاة	77,853

المعاملة الزكوية للديون التي على المكلف

البند	طبيعة البند	المعاملة الزكوية وفقًا للقواعد	الحكم
المطلوبات المتداولة			
مطلوبات مقابل عقد إيجار تمويلي - الجزء المتداول	تمثل قيمة التزام تعاقدي نتيجة عقد الإيجار التمويلي الناتج عن استخدام أصل.	مصدر خارجي استغرق في محسوم	تضاف إلى الوعاء الزكوي لمقابلتها بالموجودات المحسومة.
قروض طويلة الأجل - الجزء المتداول	تمثل الجزء المتداول من تمويل موجودات أو من القرض طويل الأجل.	مصدر تمويل خارجي استغرق في محسوم.	تضاف إلى الوعاء الزكوي لمقابلتها بالموجودات المحسومة.
إيرادات مقدمة	قيمة الدفعة المستلمة من العملاء بواقع نسبة من قيمة المشروع / الخدمات.	مصدر تمويل خارجي.	لا تضاف إلى الوعاء الزكوي
قروض قصيرة الأجل	قيمة الالتزامات نتيجة قروض تستحق السداد خلال أقل من سنة.	مصدر خارجي لم يستغرق في محسوم.	لا تضاف إلى الوعاء إلا إذا عُلم أنها موّلت محسومًا أو تحقق فيها أحد شروط إضافة الدين القصير.

إيرادات مؤجلة	قيمة الدفعات التي يتم استلامها مقابل تقديم خدمة أو منتج ولم يتم الوفاء به بعد.	مصدر تمويل خارجي.	لا تضاف إلى الوعاء الزكوي
دفعات مقدمة من عملاء	تمثل دفعات مستلمة عن تعاقدات.	مصدر تمويل خارجي.	لا تضاف إلى الوعاء الزكوي
التزامات مالية أخرى متداولة	تمثل مطلوبات متنوعة مصنفة ضمن المطلوبات المتداولة.	مصدر تمويل خارجي لم يستغرق في محسوم.	لا تضاف إلى الوعاء إلا إذا عُلم أنها مولت محسومًا أو تحقق فيها أحد شروط إضافة الدين القصير.
ذمم دائنة تجارية	تمثل ذممًا تجارية ضمن نشاط المنشأة.	مصدر تمويلي خارجي لم يستغرق في محسوم.	لا تضاف إلى الوعاء إلا إذا عُلم أنها موّلت محسومًا أو تحقق فيها أحد شروط إضافة الدين القصير.
مستحقات ومطلوبات متداولة أخرى	تمثل مطلوبات متنوعة.	مصدر تمويلي خارجي لم يستغرق في محسوم.	لا تضاف إلى الوعاء إلا إذا عُلم أنها موّلت محسومًا أو تحقق فيها أحد شروط إضافة الدين القصير.
دائنون تجاريون وآخرون	تمثل ذممًا تجارية ضمن نشاط الشركة.	مصدر تمويلي خارجي لم يستغرق في محسوم.	لا تضاف إلى الوعاء إلا إذا عُلم أنها موّلت محسومًا أو تحقق فيها أحد شروط إضافة الدين القصير.

تمويل مرابحة وقروض طويلة الأجل - الجزء المتداول	تمثل الجزء المتداول من تمويل موجودات.	مصدر تمويل خارجي استغرق في محسوم.	يضاف للوعاء الزكوي لمقابلتها بالموجودات المحسومة.
مطلوبات غير متداولة			
قروض وأوراق دفع	تمثل التزامات طويلة الأجل عن تمويل موجودات ثابتة.	مصدر تمويل خارجي استغرق في محسوم.	تضاف إلى الوعاء الزكوي لمقابلتها بالموجودات المحسومة.
قروض طويلة الأجل - الجزء غير المتداول	تمثل الجزء غير المتداول من تمويل موجودات.	مصدر تمويل خارجي استغرق في محسوم.	تضاف إلى الوعاء الزكوي لمقابلتها بالموجودات المحسومة.
مخصص نهاية الخدمة	تمثل قيمة مستحقات نهاية الخدمة للموظفين.	مصدر تمويلي خارجي لم يستغرق في محسوم.	تضاف إلى الوعاء بناءً على رصيد أول المدة ناقص المستخدم خلال العام.
التزامات إيجار تمويلي - الجزء غير المتداول	تمثل الجزء غير المتداول من قيمة التزامات تعاقدية ناتجة عن استخدام أصل.	مصدر تمويل خارجي استغرق في محسوم.	تضاف إلى الوعاء الزكوي لمقابلتها بالموجودات المحسومة.

منح حكومية مؤجلة	تمثل الأرصدة المؤجلة التي يتم استنفادها على العمر الإنتاجي للموجودات الممولة	مصدر خارجي استغرق في محسوم.	تضاف إلى الوعاء الزكوي لمقابلتها بالموجودات المحسومة.
مطلوبات ضريبية مؤجلة	تمثل فروقًا ضريبية.	مصدر تمويل خارجي استغرق في محسوم.	تضاف إلى الوعاء الزكوي لمقابلتها بالموجودات المحسومة.
التزامات عن عقد إيجار تشغيلي	تمثل دفعات عقد الإيجار المستحقة.	مصدر تمويلي خارجي استغرق في محسوم.	تضاف إلى الوعاء الزكوي لمقابلتها بالموجودات المحسومة.
صكوك طويلة الأجل	أدوات تمويل محددة الفترة وبضوابط أخرى.	مصدر تمويل خارجي استغرق في محسوم.	تضاف إلى الوعاء لمقابلتها بالموجودات المحسومة.

ملحق: الأسئلة الشائعة

هل الديون التي للمكلف والمصنفة طويلة الأجل مثل أوراق القبض طويلة الأجل يجوز حسمها من وعاء الزكاة؟

تعد أوراق القبض من الديون التي للمكلف، وهي موجودات زكوية لا تُحسم من الوعاء.

في حال شراء الآلات بالأجل من أحد الموردين هل يضاف رصيد المورد في نهاية السنة لوعاء الزكاة؟ علمًا أنه سيتم سداد الرصيد خلال فترة أقل من 354 يومًا.

تعد الآلات من البنود المحسومة من وعاء الزكاة، وبناء على اللائحة يضاف رصيد المورد بالكامل لوعاء الزكاة لأنه موّل بندًا من بنود المحسومات.

هل يجوز للمنشأة حسم الديون المعدومة من وعاء الزكاة؟ وما ضوابط ذلك؟

تُعد الديون المعدومة من المصاريف التي يجوز حسمها وفقًا للضوابط الآتية:

1. أن يكون قد سبق التصريح عنها ضمن إيرادات المنشأة في سنة استحقاق الإيرادات.
2. أن تكون الالتزامات المعدومة ناتجة عن ممارسة النشاط، ويشترط في هذه الالتزامات ما يلي:

أ. أن تقدم المنشأة شهادة من المحاسب القانوني تفيد بشطب هذه الالتزامات من الدفاتر بموجب قرار من صاحب الصلاحية.

ب. ألا تكون الالتزامات على جهات مرتبطة بالمكلف.

3. التزام المنشأة بالتصريح عن الالتزامات ضمن دخلها متى تم تحصيلها.

في حال قيام منشأة بالحصول على قرض جديد مقابل سداد التزامات أخرى، هل يضاف مبلغ القرض إلى الوعاء؟

بناءً على اللائحة التنفيذية، يعد الحصول على قرض جديد مقابل سداد التزامات أخرى قائمة ضمن إحلال الالتزامات بالتزامات أو مصادر تمويل أخرى تقوم بتمويل ما كانت تموله هذه الالتزامات، وبالتالي يضاف رصيد القرض للوعاء.

كيف تتم محاسبة الزيادة في رأس المال التي لم تموِّل محسومًا؟

تضاف الزيادة في رأس المال بالكامل إلى وعاء الزكاة إذا كان مصدرها حقوق الملكية، كذلك تضاف الزيادة التي لم تموِّل محسومًا بنسبة عدد الأيام على أساس أنها مصدر من مصادر التمويل الأخرى.

هل يضاف الجزء من القرض طويل الأجل، المسدد خلال العام الأخير من أجل القرض للوعاء؟

لا يضاف إلى الوعاء؛ لأنه تم سداده خلال العام.

امسح هذا الكود للاطّلاع على آخر تحديث
لهذا المستند وكافة المستندات المنشورة
أو تفضل بزيارة الموقع الإلكتروني zatca.gov.sa